



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة :

– توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.

– تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي

ص ب 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف 4844500 – فاكس 4841240, 4815741, 4815742
تلكس 46312, Kafeel KT 22562
البريد الإلكتروني info@iaigc.org.kw
الموقع الشبكي www.iaigc.org

أجهزة المؤسسة

مجلس المؤسسة :

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسات العامة والنظم واللوائح واتخاذ القرارات، وذلك فيما يتعلق بالضمان والمسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء لجنة الاشراف وتعيين المدير العام ونائب المدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

لجنة الإشراف :

تتألف من ستة خبراء يختار مجلس المؤسسة خمسة منهم من جنسيات مختلفة من بين مواطني الأقطار المتعاقدة بناء على ترشيح أعضاء المؤسسة، والسادس يعينه المجلس بناء على ترشيح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وتتولى اللجنة الإشراف على نشاط المؤسسة وتقديم ما تراه من مشورة للإدارة العامة ومجلس المؤسسة. وتتكون اللجنة حالياً على النحو الآتي :

رئيساً	سعادة الأستاذ فهد راشد الإبراهيم
عضواً	سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ عبد الفتاح بن منصور
عضواً	سعادة الأستاذ ناصر محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ مرتضى بن محمد فاضل
عضواً ⁽¹⁾	سعادة الأستاذ برهان الدجاني

المدير العام

السيد مأمون إبراهيم حسن

نائب المدير العام

السيد جمعة سعيد جمعة

(1) انتقل المرحوم برهان الدجاني إلى رحمة مولاه في 2000/9/15

السيد رئيس مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
في دور انعقاده الثامن والعشرين

تحية طيبة وبعد،

فإنه يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير الإدارة العامة
للمؤسسة عن عام 2000 بالتطبيق لأحكام المادة (12) من اتفاقية
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

الرياض، نيسان (أبريل) 2001

المحتويات

6	الفصل الأول: المقدمة:
6	1.1 الأداء الاقتصادي العالمي
9	2.1 أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية
11	3.1 موجز نشاط المؤسسة
13	الفصل الثاني: عمليات الضمان:
13	1.2 عقود الضمان
16	2.2 التعويض والاسترداد
17	3.2 عمليات إعادة التأمين الواردة
17	4.2 تسويق خدمات الضمان
18	5.2 تطوير نظام الضمان
18	6.2 العلاقة مع هيئات الضمان
	الجدول: جدول رقم (1): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2000 موزعة
19	حسب الأقطار المضيقة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
20	جدول رقم (2): التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2000
	جدول رقم (3): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2000/12/31
21	حسب الأقطار المضيقة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
22	جدول رقم (4): عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2000
25	الرسومات البيانية
27	الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة:
27	1.3 التقارير والدراسات والمطبوعات والمؤتمرات

31	2.3 ترويج الاستثمار
32	3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية
32	4.3 أعمال الحاسوب
32	5.3 المكتبة
33	6.3 التدريب والتأهيل
33	7.3 النشاط الإعلامي
35	الفصل الرابع: التقرير المالي:
37	تقرير مراقب الحسابات
38	الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 1999, 2000
40	بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000
41	بيان التغيرات في حقوق المساهمين (المعدل) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000
42	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000
43	إيضاحات حول البيانات المالية، 31 ديسمبر 2000

الفصل الأول: المقدمة

1.1 الأداء الاقتصادي العالمي:

تميز الأداء الاقتصادي العالمي بالتحسن الملحوظ خلال عام 2000 مسجلا معدل نمو قدر بحوالي 4.7٪ مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.4٪ عام 1999، ويعزى ذلك إلى متانة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ودول الأزمة الآسيوية ودول الاقتصادات الناهضة. وما زالت هناك تحديات يفرضها وجود الاختلالات في الحسابات الخارجية وأسعار صرف العملات الرئيسية وارتفاع أسعار النفط وبروز بعض مخاطر الضغوط التضخمية وتراجع عمق وسيولة الأسواق المالية العالمية.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى 4.2٪ مقارنة بمعدل النمو عام 1999 الذي بلغ 3.2٪. وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على معدل نموها المرتفع للعام الخامس على التوالي حوالي 5.2٪ مقارنة بـ 4.2٪ عام 1999، وتأثرت كندا إيجابيا بذلك فشهدت معدل نمو بلغ 4.7٪ عام 2000 مقارنة بـ 4.5٪ عام 1999. واستطاعت اليابان تحقيق معدل نمو بلغ 1.4٪ عام 2000 مقارنة بمعدل نمو 0.2٪ عام 1999 مع الاستمرار في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي وجهود إصلاح القطاع المالي والمصرفي. وضمن هذه المجموعة شهدت دول 'منطقة اليورو' معدل نمو بلغ 3.5٪ خلال عام 2000 مقارنة بمعدل نمو قدره 2.4٪ عام 1999.

ومن جهة أخرى ارتفع معدل النمو لمجموعة الدول النامية من 3.8٪ عام 1999 إلى 5.6٪ عام 2000. ومن بين هذه المجموعة شهدت الدول النامية في آسيا ارتفاعا في معدل النمو من 5.9٪ عام 1999 إلى 6.7٪ عام 2000 بسبب تحسن معدلات نمو دول الأزمة الآسيوية وثبات برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية فيها. وشهد معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي تحسنا ملحوظا من 0.3٪ عام 1999 إلى 4.3٪ عام 2000، وكذلك لدى مجموعة الدول النامية في أفريقيا (من 2.2٪ إلى 3.4٪) للفترة ذاتها، وفي مجموعة دول الاقتصادات المتحولة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى وعبر القوقاز) استمر التحسن إذ ارتفع معدل النمو من 2.4٪ إلى 4.9٪ للفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بالتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك فقد شهدت مجموعة الدول المتقدمة ارتفاعا طفيفا في الضغوط التضخمية من 1.4٪ عام 1999 إلى 2.3٪ عام 2000. بينما واصل معدل التضخم انخفاضه في مجموعة الدول النامية من 6.6٪ إلى 6.2٪ للفترة ذاتها. أما مجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد سجلت تحسنا ملحوظا في معدل التضخم إذ انخفض من 43.8٪ عام 1999 إلى 18.3٪ عام 2000، مما يعني أن السيطرة على مشكلة التضخم قد تمت في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

من ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات من 5.1٪ عام 1999 إلى 10٪ عام 2000. وارتفعت قيمة تجارة السلع والخدمات من 6889 مليار دولار عام 1999 إلى 7497 مليار دولار عام

2000. فمن جهة الواردات ارتفع معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من 7.6٪ عام 1999 إلى 10.3٪ عام 2000، كما ارتفع معدل نمو الصادرات من 4.8٪ إلى 9.9٪ للفترة ذاتها. أما مجموعتا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحوّلة فقد نمت واردات الأولى بنسبة 10٪ خلال العام مرتفعة من معدل نمو مقارب للصفر عام 1999، وارتفع معدل نمو الواردات في الثانية من (-2.9٪) عام 1999 إلى 12.4٪ عام 2000، وبالمقابل ارتفع معدل نمو الصادرات في المجموعتين من 3.5٪ إلى 8.8٪، ومن 5٪ إلى 10.1٪ على التوالي خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بأسعار المواد الأولية فقد واصلت أسعار النفط ارتفاعها بنسبة 47.5٪ عام 2000 مقارنة بارتفاع نسبته 37.5٪ عام 1999 بتأثير متانة الطلب على النفط ومشتقاته مقابل عدم كفاية العرض الذي يعزى إلى تقيد دول الأوبك بالسقوف الإنتاجية والوصول إلى سقف الطاقة الإنتاجية.

وفي شأن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد ارتفع العجز الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة من (134.2) مليار دولار عام 1999 إلى عجز بلغ (175.9) مليار دولار عام 2000 بتأثير تفاقم عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (331.5) مليار دولار إلى (418.5) مليار دولار للفترة ذاتها. وبالمقابل تحول العجز الذي سجله الحساب الجاري في الدول النامية عام 1999 والذي بلغ (24.1) مليار دولار إلى فائض بلغ 21.1 مليار دولار عام 2000، كذلك بالنسبة لدول الاقتصادات المتحوّلة إذ تحول عجز الحساب الجاري من (3.8) مليار دولار إلى فائض قدره 6.9 مليار دولار للفترة ذاتها.

وقد ارتفعت الديون الخارجية للدول النامية من 2041 مليار دولار عام 1999 إلى 2068 مليار دولار عام 2000 بما نسبته 36٪ من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة، منه 857 مليار دولار من مصادر حكومية رسمية أي ما نسبته 41٪ من إجمالي الدين الخارجي لهذه الدول، فيما بلغت ديون دول الاقتصادات المتحوّلة 361.3 مليار دولار عام 2000 مقارنة مع 348.5 مليار دولار عام 1999. وبلغت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعتين عام 2000 نحو 139.5٪ و 112.1٪ على التوالي ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادراتها من السلع والخدمات 23.1٪ و 15.9٪ للمجموعتين على التوالي.

التطورات الدولية للاستثمار:

وفق البيانات الأولية المتوافرة، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2000 بحوالي 1119 مليار دولار مرتفعة بنسبة 14٪ عن مستواها عام 1999. وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 899 مليار دولار (ما نسبته 80٪ من الإجمالي) وحصة الدول النامية بنحو 190 مليار دولار (ما نسبته 17٪) ودول الاقتصادات المتحوّلة بحوالي 30 مليار دولار (ما نسبته 3٪). وتعتبر هذه المرة الأولى التي تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حاجز التريليون دولار مسجلة بذلك أكثر من خمسة أضعاف حجمها في بداية العقد، ومازالت عمليات

الاندماج والتملك بين الشركات المتعددة الجنسية تقود هذه الزيادة على حساب المشاريع الجديدة. ويشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة لعام 1999 أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة بلغت 866 مليار دولار، وقد شكلت حصة الدول المتقدمة منها 637 مليار دولار، تركزت في الولايات المتحدة (276 مليار دولار) وبريطانيا (82 مليار دولار). بينما بلغت حصة الدول النامية 208 مليار دولار، حظيت منها منطقة آسيا بحوالي 106 مليار دولار، حيث تركزت في كل من الصين (40 مليار دولار) وهونج كونج (23 مليار دولار). وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 90 مليار دولار تركزت في كل من البرازيل (31 مليار دولار) والأرجنتين (23 مليار دولار). وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 5 مليار دولار تركزت في كل من أنجولا (1.8 مليار دولار) ونيجيريا (1.4 مليار دولار). وبالنسبة لمجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد بلغت حصتها نحو 21 مليار دولار، تركزت في كل من بولندا (7.5 مليار دولار) وجمهورية التشيك (5 مليار دولار).

وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 1999 حوالي 8.7 مليار دولار بما نسبته 1٪ إلى إجمالي العالم و 4.2٪ إلى إجمالي الدول النامية. وتركزت التدفقات في كل من السعودية (4.8 مليار دولار) ومصر (1.5 مليار دولار) والمغرب (847 مليون دولار).

وقد بلغ حجم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود 720 مليار دولار عام 1999 مقارنة بحوالي 75 مليار عام 1987، مما عكس تنامي دورها في تعزيز نشاط الإنتاج الدولي. وقد تركز النشاط في قطاعات الاتصالات والطاقة والخدمات المالية (مصارف تجارية) ووسائل النقل (السيارات) والأدوية والأغذية والسجائر. وبلغت القيمة التراكمية لعمليات الاندماج والتملك خلال الفترة 1980-1999 حوالي 2.3 تريليون دولار تمت عبر 24 ألف عملية.

تواصل تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم خلال الفترة 1991-1999 إدخال 1035 تعديل قانوني توجه حوالي 94٪ منها نحو مزيد من الانفتاح والتحرير. في حين بلغ في نهاية عام 1999 عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار 1856 اتفاقية مقارنة بـ 181 اتفاقية عام 1980. أما الاتفاقيات الثنائية الخاصة بمنع الازدواج الضريبي فقد ارتفعت خلال الفترة ذاتها إلى 1982 اتفاقية مقارنة بـ 719 اتفاقية.

تطور صناعة الضمان:

مع تنامي تطبيق خطوات تحرير التجارة وانحسار دور الدولة في مجالات الملكية والإنتاج والتسويق وما رافق ذلك من موجات الاستخصاص وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتطورات التكنولوجية المتسارعة، شهدت صناعة الضمان تزايدا في نمو الطلب عليها مع تعميق التوجه إلى تطوير خدماتها ومراجعة السياسات الإكتتابية لمواكبة هذه المستجدات.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي يضم 47 هيئة وطنية من 40 دولة بالإضافة إلى وكالة الضمان الدولية (ميجا) التابعة لمجموعة البنك الدولي، عام 1999 بلغت 426 مليار دولار، أي بزيادة 11٪ عن متوسط حجم النشاط السنوي للسنوات الست السابقة لذلك (1993-1999)، منها 412 مليار لائتمان الصادرات و 14 مليار دولار لضمان الاستثمار. ويذكر في هذا الصدد أن ائتمان الصادرات الذي قدمته مجموعة دول اتحاد بيرن يمثل حوالي 10٪ من مجمل صادرات دول تلك المجموعة عالميا، الذي يمثل بدوره نحو 75٪ من حركة الصادرات الدولية.

وقد شهد العام جهودا مكثفة لتعزيز كفاءة الأداء واستحداث وسائل عمل إلكترونية متقدمة وإجراء تكيف هيكلي في عدد من الهيئات الوطنية للضمان. كما تم خلال العام إعداد وثائق تأسيس الوكالة الإفريقية لضمان ائتمان التجارة.

2.1 أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية:

بلغ متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توافرت عنها البيانات حوالي 4.4٪ عام 2000 مقابل 2.7٪ عام 1999. وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في السودان (8.3٪)، سوريا (8.0٪)، الإمارات (7.8٪)، مصر (6.5٪) وكل من تونس وموريتانيا (5٪). ويعزى هذا التحسن إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، مواصلة التطبيق الفعال لبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، تزايد إجراءات تحرير التجارة، تحسن الإطار التشريعي والمؤسسي الخاص بالاستثمار، تعزيز الاستخدام المكثف لأحدث تقنيات ترويج الاستثمار لجذب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى صعيد التطورات السياسية، فقد شهد العام تطورات في قضية الصراع العربي الإسرائيلي أثرت على الاستقرار في المنطقة وجمدت عملية السلام، وقد شهد العام تناميا في الاتجاه نحو ترسيخ نموذج الرشاد في معالجة قضايا الحدود ودول الجوار ودعم الممارسات الديمقراطية على صعيد داخلي بدرجات متفاوتة.

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس التوازن الداخلي، انخفاضا في 9 دولة عربية عام 2000، فقد سجلت الإمارات انخفاضا في نسبة عجز الميزانية العامة من 17٪ عام 1999 إلى 2٪ عام 2000، والبحرين (من 6.5٪ إلى 0.7٪) وسلطنة عمان (من 6.9٪ إلى 3.1٪) وقطر (من 3.8٪ إلى 0.6٪) والمغرب (من 2.4٪ إلى 0.7٪) للفترة ذاتها. وقد تحول عجز الميزانية في كل من السعودية من 6.8٪ عام 1999 إلى فائض نسبته 7.3٪ عام 2000 والجزائر من عجز نسبته 3.3٪ إلى فائض نسبته 0.4٪ للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى ارتفع فائض الميزانية في الكويت من 8.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض نسبته 9.2٪ عام 2000. بينما سجل لبنان ارتفاعا في نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي من 14.9٪ عام 1999 إلى 24.3٪ عام 2000.

أما بالنسبة إلى مؤشر نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس التوازن الخارجي، فقد انخفضت نسبة العجز في خمس دول عربية منها لبنان (من عجز نسبته 22.3٪ عام 1999 إلى عجز نسبته 18.1٪ عام 2000) والسودان (من 4.4٪ إلى 2.1٪). وشهدت خمس دول عربية أخرى تحولا في عجز الحساب الجاري إلى فائض منها قطر (من عجز نسبته 4.5٪ عام 1999 إلى فائض نسبته 18.4٪ عام 2000). وسلطنة عمان (من عجز نسبته 0.8٪ إلى فائض نسبته 13.3٪) للفترة ذاتها، كما حافظت خمس دول عربية أخرى على الفائض الذي سجلته في الحساب الجاري منها الكويت (من فائض نسبته 17.1٪ للناتج المحلي الإجمالي عام 1999 إلى فائض نسبته 33.6٪ عام 2000) والإمارات (من 3.4٪ إلى 14.8٪) والجمهورية الليبية (من 1.1٪ إلى 11٪) للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى شهدت اليمن والمغرب ارتفاعا في نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (0.3٪ إلى 14.3٪) و (0.5٪ إلى 2.1٪) على التوالي للفترة ذاتها.

تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2000 لم يتجاوز 8٪ باستثناء الجماهيرية الليبية (15٪) واليمن (12.3٪). بينما انخفض معدل التضخم في ست دول عربية وارتفع بشكل طفيف في تسع دول أخرى عام 2000 مقارنة مع عام 1999.

استمر التحسن في الإطار التشريعي والمؤسسي في الدول العربية، وشهد عام 2000 نشاطا ملحوظا في معظم الدول العربية في مجال تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار ومؤسساته وتعزيز الاتجاه نحو التحرير والدخول في عدة اتفاقيات ثنائية ومناطق حرة ولجان مشتركة بين الدول العربية وبعضها ومع دول أجنبية أخرى. وقد تزايد الاهتمام بتشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية ومحاربة غسيل الأموال والفساد وتعظيم الشفافية وصلاح الحكم. كما بدأت عدة دول عربية في دراسة التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية مع بحث استخدامات التوقيع الإلكتروني مع الحفاظ على الأمان والخصوصية في استخدامات شبكة الإنترنت.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية بذلت معظم الدول العربية جهودا مكثفة لترقية الموارد البشرية خاصة في المجالات المتعلقة بالتقنيات المتقدمة وتطبيقات الحاسوب والبرمجيات. وشهد العام تطورات ملحوظة في استكمال البنية التحتية لمدينة الإنترنت وتأسيس حاضنات تكنولوجية للأعمال خاصة في الإمارات ومصر والأردن كجزء من مخطط متكامل لتجسير الفجوة الرقمية مع مجتمع المعلوماتية العالمي.

وفي مجال الأنشطة الترويجية، واصلت الدول العربية خلال عام 2000 تكثيف جهودها في تنظيم المنتديات الاستثمارية على صعيد قطري وإقليمي ودولي والاعداد لندوات متخصصة في الترويج واستقبال الوفود الزائرة وارسال البعثات الخارجية وتنظيم المعارض وتعظيم الاستفادة من تقنيات الترويج الإلكتروني لدى بعضها من أسس مواقع شبكية في الانترنت.

وقد تراجع أداء أسواق المال العربية التسع التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب) ما عدا أسواق تونس ومصر. فبالنسبة للقيمة السوقية الإجمالية لها فقد انخفضت من 149,2 مليار دولار في نهاية عام 1999 إلى حوالي 148,2 مليار دولار في نهاية عام 2000، بما نسبته 0,66٪، وقد حصلت السعودية من بينها على الحصة الأكبر من القيمة السوقية الإجمالية بنسبة 45٪. في حين ارتفع عدد الشركات المدرجة من 1634 نهاية عام 1999 إلى 1678 مع نهاية عام 2000، حصلت مصر من بينها على الحصة الأكبر بنسبة 64٪. وقد انخفض حجم التداول في الأسواق التسع من 10,9 مليار دولار نهاية عام 1999 إلى 7,3 مليار دولار نهاية عام 2000، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة من 1950 مليون سهم إلى 1531 مليون سهم للفترة ذاتها.

وفق المعلومات الأولية المتوافرة بلغت جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام حوالي 2.28 مليار دولار مقارنة مع 2.18 مليار دولار عام 1999. ويكون بذلك قد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985-2000 نحو 15.3 مليار دولار. وقد جاءت تونس في مقدمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية (669.4 مليون دولار) تلتها لبنان (350 مليون دولار) ثم السودان (330.5 مليون دولار) ودولة الإمارات (196 مليون دولار) وسوريا (191 مليون دولار) بحيث استحوذت هذه الدول الخمس على حوالي 76٪ من إجمالي التدفقات العربية البينية.

3.1 موجز نشاط المؤسسة:

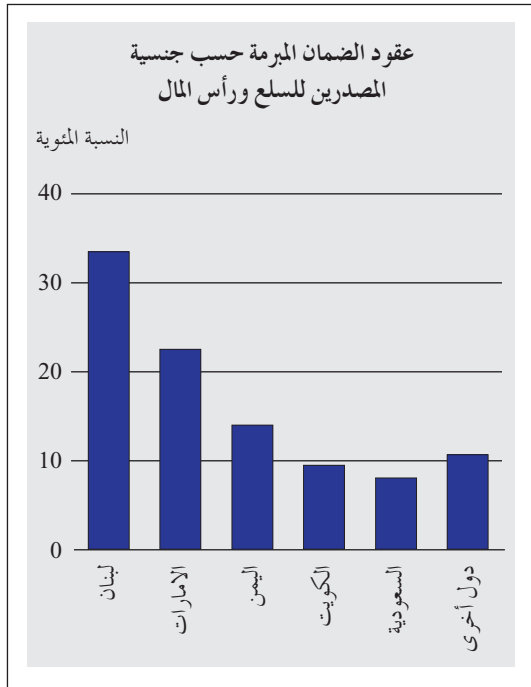
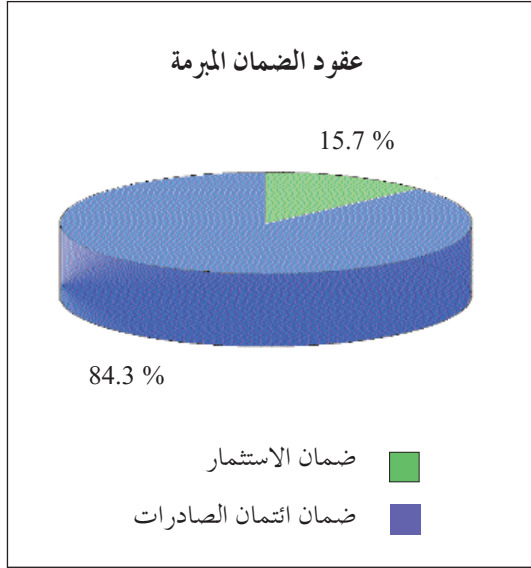
بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام 2000 (103,230,735) دولارا أمريكيا (نحو 31,545,248 دينارا كويتيا)، وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (219,384,213) دولارا أمريكيا (نحو 67,039,426 دينارا كويتيا) كما في 2000/12/31 وبلغت قيمة العمليات المنفذة (الالتزامات القائمة) في إطار العقود السارية (77,191,734) دولارا أمريكيا (نحو 23,588,246 دينارا كويتيا). وقد صرفت المؤسسة تعويضات بقيمة (5,273,218) دولارا أمريكيا عن تحقق مخاطر تجارية، فيما تمكنت المؤسسة خلال العام من استرداد ما قيمته (10,878) دولارا أمريكيا كجزء من تعويضات سبق أداؤها عن تحقق مخاطر تجارية.

وفي إطار الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في ثلاثة مجالات رئيسية تشمل بث الوعي الاستثمار وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999 والبدء بإعداد تقرير عام 2000، وإصدار (6) أعداد من الخلاصات المركزة تناولت عدة مواضيع حيوية، وإصدار (12) عددا من النشرة الشهرية تم خلالها رصد وتحليل

الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار على المستويات القطرية والإقليمية والدولية وعرض فيها (51) فرصة استثمارية. وقد أعدت المؤسسة (9) أوراق تعريفية قدمت في ملتقيات ودورات تدريبية شاركت فيها المؤسسة. كما أصدرت المؤسسة (10) بيانات صحفية غطت أنشطتها واصداراتها. ونظمت المؤسسة ورشة عمل إقليمية وشاركت في اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب. واستمرت في توفير فرص تنمية الموارد البشرية في الدول العربية في مجالات اختصاصات تلك الموارد البشرية. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة خلال العام أتمته العمل اليومي وإدارة الموقع الشبكي الخاص بها، واستمرت في تنفيذ برامج تنمية قدرات العاملين من خلال التدريب المكثف ورصد الأداء.

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 عقود الضمان :



1.1.2 إجمالي العقود المبرمة :

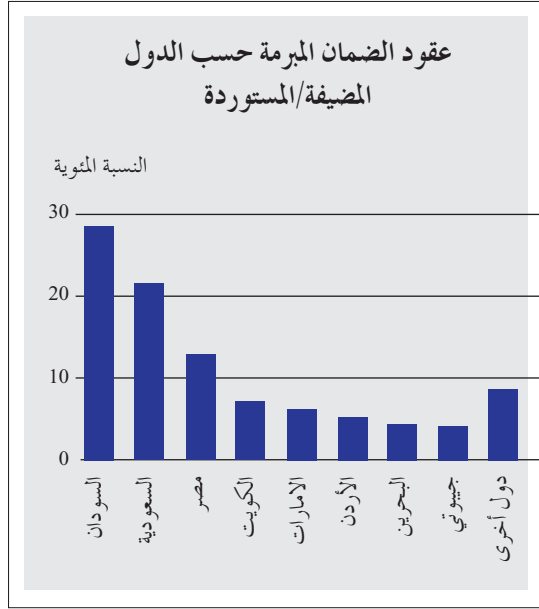
تم خلال العام إبرام ثلاثة وستين عقد ضمان وسبعة ملاحق واتفاقيتين لإعادة التأمين لدى المؤسسة بلغت قيمتها الإجمالية (103,230,735) دولاراً أمريكياً (31,545,248 دك.)⁽¹⁾ منها عقد لضمان الاستثمار قيمته 15 مليون دولار أمريكي (4,583,700 دك.) وثلاثة ملاحق لعقود ضمان استثمار سارية رفعت بموجبها الحدود القصوى للضمان بقيمة (1,200,000) دولاراً أمريكياً (366,696 دك.). أما بالنسبة لضمان ائتمان الصادرات، فقد بلغ عدد العقود المبرمة اثنين وستين عقداً بقيمة إجمالية قدرها (82,685,102) دولاراً أمريكياً (25,266,913 دك.) وأربعة ملاحق لعقود ضمان سارية بقيمة (3,400,008) دولاراً أمريكياً (1,038,975 دك.) واتفاقيتين لإعادة التأمين لدى المؤسسة على التزامات ضمان إحدى شركات الضمان العربية بقيمة (945,625) دولاراً أمريكياً (288,964 دك.). وبهذا تبلغ نسبة ضمان الاستثمار 15.7% ونسبة ضمان ائتمان الصادرات 84.3% لعام 2000 (انظر الجدول رقم 1)

وبالمقارنة بقيمة العقود المبرمة خلال العام الماضي والتي بلغت قيمتها الإجمالية (157,531,785) دولاراً أمريكياً (47,996,779 دك.)⁽²⁾، فإن نسبة الانخفاض تكون قد بلغت 34.47%.

استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من عشر دول عربية بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة، جاء في مقدمتها الجمهورية اللبنانية بنسبة 33.99%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة

(1) دولار أمريكي واحد = 0.30558 دك. في 31/12/2000

(2) دولار أمريكي واحد = 0.30468 دك. في 31/12/1999



23.16٪، تليها الجمهورية اليمنية بنسبة 14.53٪، فدولة الكويت بنسبة 9.51٪، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 7.58٪، ثم كل من المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان وجمهورية مصر العربية ودولة البحرين والجمهورية العربية السورية والشركة العربية المشتركة بنسبة إجمالية قدرها 11.23٪.

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع ست عشرة دولة جاء في مقدمتها جمهورية السودان بنسبة 28.22٪، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 22.74٪، ثم جمهورية مصر العربية بنسبة 13.10٪، فدولة الكويت بنسبة 6.39٪، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.22٪، ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 5.35٪، تليها دولة البحرين بنسبة 4.89٪، فجمهورية جيبوتي بنسبة 4.84٪، تليها ثماني دول أخرى نسبتها مجتمعة 8.25٪.

2.1.2 العقود المبرمة:

فيما يلي تفاصيل العقود المبرمة خلال العام:

2.1.2.1 عقود ضمان الاستثمار:

1. عقد ضمان استثمار مباشر في جمهورية السودان، أبرم مع مستثمر من الجنسية اليمنية بقيمة (15) مليون دولار أمريكي (4.58 مليون دك.).

2. ثلاثة ملاحق لعقود ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية العربية السورية، أبرمت سابقاً مع مستثمرين من دولة الكويت. تغطي الملاحق قيمة الزيادة في رأس مال الشركة وتبلغ هذه الزيادة 1.2 مليون دولار أمريكي (0.37 مليون دك.).

كما تم توقيع عقد ضمان قرض بقيمة 5 مليون دولار أمريكي نحو (1.53 مليون دك.) خلال شهر يناير/كانون الثاني 2001 مقدم من شركة كويتية إلى مشروع في السودان. وتمت أيضاً الموافقة مبدئياً على توفير الضمان لزيادة مساهمة شركة كويتية في رأس مال شركة من الجنسية التونسية بقيمة 10 مليون دينار تونسي، أي ما يعادل نحو (8.35 مليون دولار أمريكي) (2.25 مليون دك.).

2.2.1.2 عقود ضمان ائتمان الصادرات:

تم خلال العام إبرام 62 عقد ضمان ائتمان صادرات وأربعة ملاحق لعقود تم إبرامها سابقاً، إضافة إلى اتفاقيتين لإعادة التأمين أعيد بموجبها التأمين لدى المؤسسة، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ (87,030,735) دولاراً أمريكياً (26,594,852 دك.).

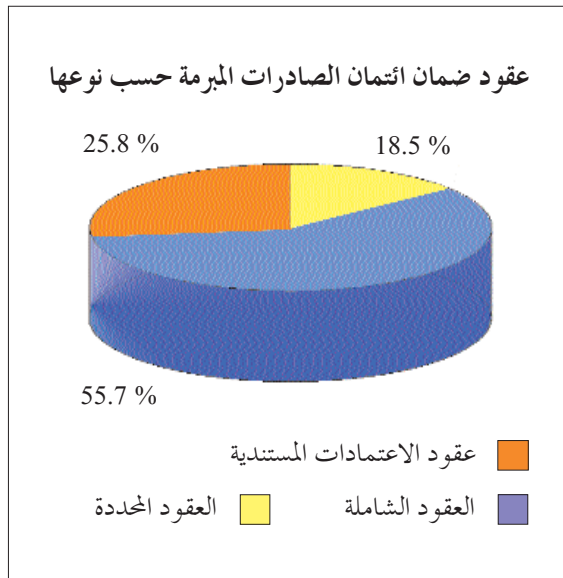
بلغ عدد الدول المصدرة تسع دول بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة، جاء في مقدمتها الجمهورية اللبنانية بنسبة 40.31٪، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 27.47٪، ثم دولة الكويت بنسبة 9.90٪، فالمملكة العربية السعودية بنسبة 8.99٪، فالشركة العربية الأجنبية المشتركة بنسبة 4.18٪ تليها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 2.86٪ ثم سلطنة عمان بنسبة 2.73٪ فجمهورية مصر العربية بنسبة 2.42٪، فدولة البحرين بنسبة 0.97٪، ثم أخيراً الجمهورية العربية السورية بنسبة 0.17٪.

وبلغ عدد الدول المستوردة للسلع 15 دولة جاء في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنسبة 26.97٪، فجمهورية السودان بنسبة 16.24٪ تليها جمهورية مصر العربية بنسبة 15.54٪، ثم دولة الكويت بنسبة 7.58٪، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7.37٪، ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 6.34٪، فدولة البحرين بنسبة 5.80٪، ثم جمهورية جيبوتي بنسبة 5.75٪ تليها سبع دول عربية أخرى مجتمعة بنسبة بلغت 8.41٪. تفاصيل عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال العام، في الجدول رقم (4).

3.1.2 تصنيف السلع محل الضمان:

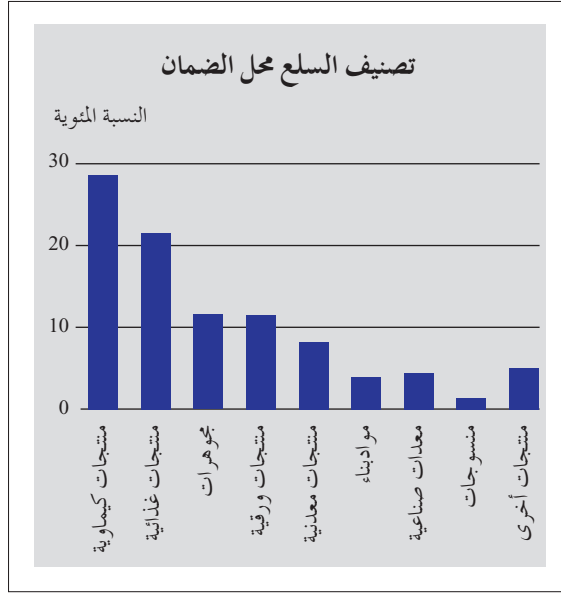
توزعت السلع محل الضمان خلال عام 2000 على النحو التالي:

منتجات نفطية وكيمياوية (بترو، أصباغ، أسمدة، بوليثيرين، يوريا) بنسبة 28٪، منتجات غذائية (لحوم مصنعة، دقيق القمح، سمس، حلاوة طحينية، رقائق البطاطا، رقائق العجين، مواد غذائية معلبة، حلويات) بنسبة 23٪، مجوهرات ومشغولات ذهبية بنسبة 12.1٪، منتجات ورقية (كرتون تغليف، قرطاسية) بنسبة 12٪، منتجات معدنية (منتجات ألنيوم، عبوات ألنيوم، مباني حديدية مسبقة الصنع) بنسبة 8.15٪، مواد بناء (بلاط، سيراميك، مواد عازلة، مواد بلاستيكية) بنسبة 3.8٪، معدات صناعية (معدات محطات وقود، مكائن وشاحنات) بنسبة 5٪، منسوجات (ألبسة، سجاد) بنسبة 2.3٪، ومنتجات أخرى متنوعة بنسبة 5.65٪.



4.1.2 إجمالي العقود السارية و الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (219,384,213) دولاراً أمريكياً (67,039,429 دك.). كما في 2000/12/31 توزعت بنسبة 48.2٪ لعقود ضمان الاستثمار وبنسبة 51.8٪ لعقود ضمان ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة بمبلغ (230,401,145) دولاراً أمريكياً (70,405,981 دك.). قيمة عقود الضمان السارية في 1999/12/31. وبلغت قيمة العمليات المنفذة



في إطار إجمالي العقود السارية (77,191,734) دولاراً أمريكياً (23,588,246 دك.) بنسبة 35.2٪ من إجمالي العقود السارية. ويمثل هذا المبلغ التزامات الضمان القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة في 20001/12/31⁽³⁾. (انظر الجدول رقم 3).

5.1.2 إيرادات الضمان:

بلغ إجمالي قيمة الأقساط المحصلة من عقود الضمان خلال العام 767,077 دولاراً أمريكياً (234,403 دك.)، كان ما نسبته 46.32٪ منها من عقود الاستثمار وما نسبته 53.68٪ كان من عقود ضمان ائتمان الصادرات، بنسبة انخفاض عن العام الماضي بلغت 61٪. ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى أن الالتزامات في عقود

ضمان الاستثمار تنشأ بالتدرج على مدى زمني طويل، كما أن الالتزامات المتعلقة بعقود ضمان ائتمان الصادرات لا تنشأ إلا عندما يتم تنفيذ الشحنات، وقد أدت ظروف الكساد ونقص السيولة في كثير من الأسواق المستوردة إلى إجبار المستوردين على الطلب من المصدرين إما إرجاء الشحن أو شحن كميات أقل بكثير مما كان يحدث في الماضي، كما أدت تلك الظروف إلى جعل المؤسسة متحفظة إلى حد كبير في الموافقة على طلبات ضمان ائتمان الصادرات، فمن جملة طلبات بلغت 172 مليون دولار أمريكي، لم توافق المؤسسة إلا على 93 مليون دولار.

2.2 التعويض والاسترداد :

قامت المؤسسة بسداد عشرة تعويضات عن تحقق مخاطر تجارية قيمتها الإجمالية 5,273,218 دولاراً أمريكياً. استفاد من التعويضات المذكورة مصدرين من ست دول عربية هي دولة الإمارات العربية المتحدة (4,972,500 دولاراً أمريكياً) و الجمهورية التونسية (143,585 دولاراً أمريكياً) و الجمهورية اللبنانية (91,372 دولاراً أمريكياً) و المملكة الأردنية الهاشمية (37,992 دولاراً أمريكياً) و الجمهورية العربية السورية (16,891 دولاراً أمريكياً) و المملكة العربية السعودية (10,878 دولاراً أمريكياً).

وفي إطار استرداد ما أدته المؤسسة من تعويضات، وقعت المؤسسة مع اثنين من المستوردين اتفاقيتين لإعادة جدولة ما قيمته 177,585 دولاراً أمريكياً من التعويضات المذكورة، و أقامت دعوى لتحصيل تعويض بقيمة 4,972,500

(3) تمثل التزامات الضمان القائمة ما يلي:

- بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار: قيمة ما نفذ من استثمار.
- بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات: قيمة الشحنات المنفذة و لم تسدد بعد.
- ولا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع، إذ لا يكون ذلك إلا عند تحقق خطر في أي منها.

دولار أمريكي أمام لجنة فض منازعات الأوراق التجارية بوزارة التجارة السعودية، فيما أحالت باقي التعويضات إلى شركات لتحصيل الديون.

وقد استردت المؤسسة خلال فترة التقرير مبلغ 10,878 دولاراً أمريكياً عن تعويض دفع خلال نفس الفترة، فيما يبدأ السداد بموجب اتفاقيات الجدولة المشار إليها خلال عام 2001. وبهذا تبلغ قيمة التعويضات المسددة و غير المستردة خلال العام الحالي 5,262,340 دولار أمريكي.

3.2 عمليات إعادة التأمين الواردة:

أبرمت المؤسسة خلال العام اتفاقيتي إعادة تأمين اختياريتين مع الشركة المصرية لضمان الصادرات قدمت المؤسسة بموجبها تغطية بنسبة 62.5٪ من عقدين أصدرتهما الشركة لضمان ائتمان صادرات أدوية وشاحنات مصرية إلى السودان بقيمة 1,513,000 دولار أمريكي وعليه فإن التزام المؤسسة بموجب هاتين الاتفاقيتين يبلغ 945,625 دولاراً أمريكياً.

4.2 تسويق خدمات الضمان :

تواصلت جهود المؤسسة لتسويق خدمات الضمان في مختلف الدول العربية عبر الوسائل التالية:

1.4.2 أوفدت المؤسسة أربع بعثات ميدانية إلى أربع دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية، إضافة إلى الزيارات الميدانية في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض حيث تمت زيارة 167 شركة.

2.4.2 تم تنظيم ثلاث ندوات وملتقيات للتعريف بخدمات المؤسسة في الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.

3.4.2 شاركت المؤسسة في أحد عشرة مؤتمراً واجتماعاً عربياً ذات علاقة بنشاطها وبقضايا الاستثمار والتمويل والتجارة وذلك للتعريف بما تقدمه من خدمات، عقدت في ثماني دول شملت كل من الجمهورية التونسية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية ودولة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية ودولة الكويت.

4.4.2 أوفدت المؤسسة بعثات تسويق إلى سبعة معارض عربية للالتقاء بالشركات الصناعية المشاركة في تلك المعارض وتعريفها بخدمات المؤسسة.

5.4.2 تم تنفيذ أربع حملات بريدية شملت نحو 2972 من رجال الأعمال العرب وشركات الاستثمار والمصارف العربية والمصارف العربية الأجنبية المشتركة.

6.4.2 تم خلال العام توقيع ثلاث اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات الضمان وبهذا يصل عدد المنتجين بالعمولة إلى (45) منتجا موزعين على (14) دولة عربية، بالإضافة إلى منتج بالعمولة لتسويق عقد ضمان قرض بالمملكة المتحدة.

- 7.4.2 تم توسيع قاعدة بيانات العملاء المحتملين للمؤسسة بإدخال بيانات عن 1000 شركة إضافية.
- 8.4.2 تم إعداد وتشغيل موقع Web site للمؤسسة على شبكة المعلومات العالمية عنوانه www.iaigc.org.

5.2 تطوير نظام الضمان:

تنفيذاً لقرار مجلس المؤسسة بتوسيع نشاطها ليشمل التامين خارج الأقطار العربية، قامت إدارة المؤسسة بالتعاون مع لجنة الإشراف بوضع تصور متكامل لهذا النشاط معروض على المجلس في دور انعقاده الثامن والعشرين، وقبل ذلك تمت زيارة ثمان شركات ضمان تمثل اقتصاديات مختلفة هي الكوفاس الفرنسية و NCM الهولندية و EULER الإنجليزية و ECGC الهندية و MECIB الماليزية و ASEI الاندونيسية و CUAL و CGIC في جنوب أفريقيا، كما تمت زيارة الأمانة العامة لاتحاد بيرن في لندن الذي يضم هيئات ضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات في العالم ويقوم بالتنسيق فيما بينها لتبادل المعلومات والخبرات، كما استعانت المؤسسة بعدد من الخبراء الأجانب، فاستعانت بخبير من هولندا للمساعدة في وضع سياسة اكتتابية للمؤسسة و بخبير هندي للمساعدة في تحديد احتياجات المؤسسة من الموظفين ووضع تصور لهيكل جهازها الإداري الجديد، وأيضا استعانت بخبير إنجليزي لتعميق معرفة المؤسسة بتسهيلات إعادة التامين في السوق الدولية، وشاركت المؤسسة في عدد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر مجموعة شركات ضمان الصادرات والاستثمار لدول البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا (مجموعة دكار)، كما شاركت في الاجتماع الدوري لاتحاد بيرن بصفة مراقب، وقد أتاح كل ذلك للمؤسسة معرفة اعمق واكتساب خبرة افضل في مختلف نواحي الضمان.

6.2 العلاقة مع هيئات الضمان :

باشرت المؤسسة باتخاذ إجراءات انضمامها بصفة عضو كامل إلى عدد من الاتحادات وتجمعات شركات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وفي هذا الإطار حضرت المؤسسة اجتماعا لاتحاد بيرن لشركات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهو أحد أكبر هذه التجمعات، وكان هذا الاجتماع قد انعقد في مدينة فيينا خلال شهر تشرين أول/ أكتوبر من العام وذلك بصفة مراقب. كما داومت المؤسسة على الاتصال بتجمع Credit Alliance في إطار شركة الضمان الفرنسية (الكوفاس) بعد أن سبق وحضرت أحد اجتماعاته الهامة بصفة مراقب أيضا.

توفر مثل هذه التجمعات للمؤسسة فرصا هامة للالتقاء بشركات أخرى تعمل في ذات المجال وذلك بهدف تبادل الخبرة وللتعرف على مستجدات سوق الضمان العالمية، بالإضافة إلى إمكانية توفيرها تغطية إعادة التامين لعمليات المؤسسة، والاستفادة من قواعد البيانات المتوفرة لديها عن المشترين في العالم اجمع وكذلك الاستفادة من الدورات التدريبية الهامة التي يعدها كل من اتحاد بيرن و الكوفاس.

جدول رقم (1)
قيمة العقود المبرمة خلال الفترة 1/1-2000/12/31 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب انواع العقود
(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة %	عقود الاستثمار		النسبة %	العقود المضيفة/المستورد
	دينار	دولار		دينار	دولار		دينار	دولار		
28.22	7,173,355	23,474,555	26.96	7,173,355	23,474,555	-	-	-	-	المملكة العربية السعودية
22.74	4,133,849	13,527,877	15.54	4,133,849	13,527,877	-	-	-	-	جمهورية مصر العربية
13.10	2,014,242	6,591,538	7.57	2,014,242	6,591,538	-	-	-	-	دولة الكويت
6.39	1,960,629	6,416,089	7.37	1,960,629	6,416,089	-	-	-	-	دولة الإمارات العربية المتحدة
6.22	1,686,453	5,518,858	6.34	1,686,453	5,518,858	-	-	-	-	المملكة الأردنية الهاشمية
5.35	1,543,293	5,050,374	5.80	1,543,293	5,050,374	-	-	-	-	دولة البحرين
4.89	1,527,900	5,000,000	5.75	1,527,900	5,000,000	-	-	-	-	جمهورية جيبوتي
4.84	595,881	1,950,000	2.24	595,881	1,950,000	-	-	-	-	الجمهورية اللبنانية
1.89	542,991	1,776,919	2.04	542,991	1,776,919	-	-	-	-	دولة قطر
1.72	366,696	1,200,000	-	-	-	7.41	366,696	1,200,000	-	الجمهورية العربية السورية
1.16	342,250	1,120,000	1.29	342,250	1,120,000	-	-	-	-	المملكة العربية
1.08	305,580	1,000,000	1.15	305,580	1,000,000	-	-	-	-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
0.97	305,580	1,000,000	1.15	305,580	1,000,000	-	-	-	-	الجمهورية اليمنية
0.97	91,674	300,000	0.34	91,674	300,000	-	-	-	-	الجمهورية التونسية
0.29	52,223	170,899	0.20	52,223	170,899	-	-	-	-	سلطنة عمان
0.17	31,545,248	103,230,735	100	26,594,852	87,030,735	100	4,950,396	16,200,000	-	الإجمالي العام
100	-	-	-	-	-	-	84.3	-	15.7	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (2)
التوزيع القطري لعقود ضمان الائتمان الصادرات المبرمة خلال الفترة 1/1 - 12/31/2000
(القيمة بالدولار الأمريكي، الإجمالي بالدينار الكويتي و الدولار الأمريكي أيضا)

النسبة	الإجمالي	سورية	البحرين	مصر	عُمان	الأردن	مشارك	السعودية	الكويت	الإمارات	لبنان	جنسية الأطراف المضمونة/	
%	دينار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
26.97	7,173,355	23,474,555	-	120,000	-	660,000	-	1,439,885	10,784,670	10,470,000	-	المملكة العربية السعودية	
16.24	4,318,953	14,133,625	-	945,625	-	3,634,000	-	-	9,404,000	150,000	-	جمهورية السودان	
15.54	4,133,849	13,527,877	150,000	-	-	-	-	430,539	-	12,947,338	-	جمهورية مصر العربية	
7.58	2,014,242	6,591,538	-	40,000	-	300,000	-	2,861,538	-	150,000	3,240,000	دولة الكويت	
7.37	1,960,628	6,416,088	-	-	-	80,000	-	196,089	-	-	6,140,000	دولة الإمارات العربية المتحدة	
6.34	1,686,453	5,518,858	-	-	1,420,000	-	2,018,166	1,085,392	109,300	886,000	-	المملكة الأردنية الهاشمية	
5.80	1,543,293	5,050,374	-	-	-	-	2,270,374	400,000	1,800,000	580,000	-	دولة البحرين	
5.75	1,527,900	5,000,000	-	-	-	-	-	5,000,000	-	-	-	جمهورية جيبوتي	
2.24	595,881	1,950,000	-	840,000	-	960,000	150,000	-	-	-	-	الجمهورية اللبنانية	
2.04	542,991	1,776,919	-	-	-	-	480,218	130,899	655,802	510,000	-	دولة قطر	
1.29	342,250	1,120,000	-	1,000,000	-	-	-	-	-	120,000	-	المملكة المغربية	
1.15	305,580	1,000,000	-	-	-	1,000,000	-	-	-	-	-	الجمهورية الجزائرية	
1.15	305,580	1,000,000	-	-	-	-	-	-	-	1,000,000	-	الجمهورية اليمنية	
0.34	91,674	300,000	-	-	-	300,000	-	-	-	-	-	الجمهورية التونسية	
0.20	52,223	170,899	-	-	-	-	-	130,899	-	40,000	-	سلطنة عمان	
-	-	87,030,734	150,000	840,000	2,105,625	2,380,000	2,490,000	3,634,000	7,826,386	8,617,613	23,903,773	35,083,338	الإجمالي بالدولار الأمريكي
100	26,594,852	-	45,837	256,687	643,437	727,280	760,894	1,110,478	2,391,587	2,633,370	7,304,515	10,720,767	المعادل بالدينار الكويتي
	100	-	0.17	0.97	2.42	2.73	2.86	4.18	8.99	9.90	27.47	40.31	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (3)
قيمة العقود المسارية والاتراعات القائمة كما في 31/12/2000 حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود
بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي⁽³⁾

القطر المضيف	عقود الاستثمار المسارية ⁽²⁾		عقود الصادرات المسارية		عقود القائمة ⁽³⁾		الإجمالي	الالاتراعات القائمة ⁽³⁾	دولار	دينار	%
	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار					
الأردن			5,876,085	1,795,614	5,876,085	1,795,614	1,795,614	1,238,393	378,428	دينار	2.68 %
الإمارات			6,505,101	1,987,829	6,505,101	1,987,829	1,987,829	1,127,484	344,537	دينار	2.97 %
البحرين			5,033,479	1,538,130	5,033,479	1,538,130	1,538,130	162,454	49,642	دينار	2.29 %
تونس			300,000	91,674	300,000	91,674	2,179,175	3,552,263	1,085,500	دينار	3.25 %
الجزائر			12,309,676	3,761,590	12,309,676	3,761,590	3,761,590	9,770,882	2,985,785	دينار	5.61 %
جيبوتي			5,000,000	1,527,900	5,000,000	1,527,900	1,527,900			دينار	2.28 %
السعودية			22,640,554	6,918,502	22,640,554	6,918,502	6,918,502	4,826,942	1,475,015	دينار	10.32 %
السودان			27,141,260	8,293,826	27,141,260	8,293,826	12,877,526	19,870,716	6,072,093	دينار	19.21 %
سورية			3,795,304		3,795,304		3,795,304	5,600,000	1,711,248	دينار	5.66 %
عمان			320,899	98,060	320,899	98,060	98,060	169,875	51,910	دينار	0.15 %
قطر			1,755,287	536,381	1,755,287	536,381	536,381	130,774	39,962	دينار	0.80 %
الكويت			6,540,647	1,998,690	6,540,647	1,998,690	1,998,690	315,007	96,259	دينار	2.98 %
لبنان			2,177,792	665,490	2,177,792	665,490	70,707,724	27,002,568	8,251,446	دينار	32.23 %
مصر			15,882,228	4,853,292	15,882,228	4,853,292	15,882,228	3,366,672	1,028,787	دينار	7.24 %
المغرب			1,120,000	342,250	1,120,000	342,250	4,120,000	57,702	17,633	دينار	1.88 %
اليمن			1,000,000	305,580	1,000,000	305,580	1,000,000			دينار	0.46 %
الإجمالي			32,324,622	105,781,207	32,324,622	105,781,207	219,384,213	77,191,734	23,588,246	دينار	100.00 %

(1) دولار أمريكي = 0.30558 دينار كويتي

(2) العقود المسارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ.

(3) الاتراعات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان اتيمان الصادرات هي قيمة الشحكات المنفذة و لم تسلم بعد.
لا تعني هذه الاتراعات مبالغ واجبة الدفع اذ لا يكون ذلك الا بعد تحقق الخطر في أي منها.

جدول رقم (4)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2000

جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
الأردن	عدة دول	اصباغ وكيماويات	240,000	73,339
الأردن	عدة دول	اصباغ وكيماويات	600,000	183,348
الأردن	السعودية	ملبوسات	200,000	61,116
الأردن	تونس	اسمدة مركبة	300,000	91,674
الأردن	لبنان	اسمدة كيماوية	150,000	45,837
الأردن	الجزائر	ادوية	1,000,000	305,580
		اجمالي الاردن	2,490,000	760,894
الإمارات	قطر	رقائق البطاطا	655,802	200,400
الإمارات	الكويت	مواد تغليف	150,000	45,837
الإمارات	السعودية	رقائق البطاطس والذرة	401,132	122,578
الإمارات	السعودية	رقائق البطاطس والذرة	8,197,530	2,505,001
الإمارات	الأردن	رقائق البطاطس والذرة	109,300	33,400
الإمارات	البحرين	مواد كاشطة	1,800,000	550,044
الإمارات	السودان	دقيق القمح	1,350,000	412,533
الإمارات	السودان	معدات ومكائن صناعية	1,000,000	305,580
الإمارات	اليمن	سمسم	1,000,000	305,580
الإمارات	السودان	دقيق القمح	1,150,000	351,417
الإمارات	السودان	سيارات	750,000	229,185
الإمارات	السودان	سماد	2,300,000	702,834
الإمارات	السودان	معدات محطات وقود	1,500,000	458,370
الإمارات	السودان	معدات محطات وقود	300,000	91,674
الإمارات	السودان	دقيق القمح	129,000	39,420
الإمارات	السودان	دقيق القمح	925,000	282,662
الإمارات	السعودية	رقائق البطاطا	2,186,008	668,000
		اجمالي الامارات	23,903,773	7,304,515
البحرين	لبنان	عبوات الومنيوم	840,000	256,687
		اجمالي البحرين	840,000	256,687
السعودية	عدة دول	كرتون	7,773,028	2,375,282
السعودية	البحرين	صناديق توزيع كهربائية	53,358	16,305
		اجمالي السعودية	7,826,386	2,391,587

جدول رقم (4)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 1999

جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
27 سورية	مصر	اسمدة زراعية	150,000	45,837
		اجمالي سورية	150,000	45,837
28 عُمان	عدة دول	منتجات كيماوية	2,380,000	727,280
		اجمالي عمان	2,380,000	727,280
29 الكويت	السعودية	مواد عازلة	589,044	180,000
30 الكويت	عدة دول	سجاد	700,000	213,906
31 الكويت	عدة دول	مواد غذائية	1,387,525	424,000
32 الكويت	مصر	مباني حديدية جاهزة	200,000	61,116
33 الكويت	السعودية	بسكويت و مواد غذائية	589,044	180,000
34 الكويت	مصر	مباني حديدية جاهزة	152,000	46,448
35 الكويت	جيبوتي	بترو ل	5,000,000	1,527,900
		اجمالي الكويت	8,617,613	2,633,370
36 لبنان	عدة دول	ذهب ومجوهرات	10,500,000	3,208,590
37 لبنان	عدة دول	مواد بلاستيكية	4,000,000	1,222,320
38 لبنان	عدة دول	ادوات منزلية	600,000	183,348
39 لبنان	الكويت	البسة جاهزة	450,000	137,511
40 لبنان	عدة دول	دهانات	980,000	299,468
41 لبنان	عدة دول	البسة جاهزة	620,000	189,460
42 لبنان	عدة دول	اسمدة عضوية	600,000	183,348
43 لبنان	عدة دول	قرطاسية	845,000	258,215
44 لبنان	مصر	اكياس و رولات نايلون	225,000	68,756
45 لبنان	عدة دول	حلاوة طحينية	720,000	220,018
46 لبنان	مصر	دهانات	8,600,000	2,627,988
47 لبنان	مصر	بوليثيرين	82,338	25,161
48 لبنان	عدة دول	سيراميك	2,715,000	829,650
49 لبنان	عدة دول	قرطاسية	1,050,000	320,859
50 لبنان	مصر	حلويات	200,000	61,116
51 لبنان	عدة دول	مواد تغليف	220,000	67,228
52 لبنان	السعودية	حلاوة طحينية	200,000	61,116
53 لبنان	السعودية	حلاوة طحينية	200,000	61,116
54 لبنان	السعودية	مواد تغليف	300,000	91,674

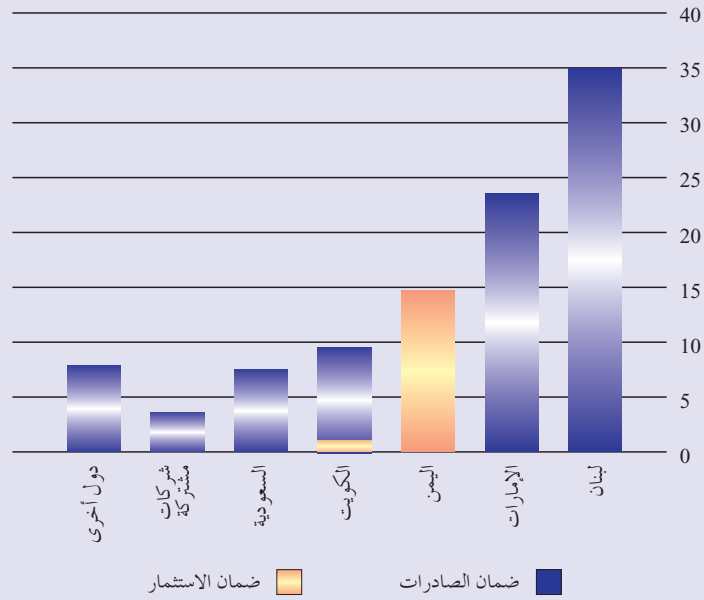
جدول رقم (4)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 1999

جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
55 لبنان	الأردن	ادوات كهربائية	200,000	61,116
56 لبنان	الأردن	معدات مطابخ	66,000	20,168
57 لبنان	السودان	ورق بوليبروبيلين	150,000	45,837
58 لبنان	الإمارات	اسمدة عضوية	1,400,000	427,812
59 لبنان	الكويت	قرطاسية	160,000	48,893
		اجمالي لبنان	35,083,338	10,720,766
60 مصر	المغرب	مواد حديدية	1,000,000	305,580
61 مصر	الكويت	رقائق الألمنيوم	40,000	12,223
62 مصر	السعودية	رقائق الألمنيوم	120,000	36,670
63 مصر	السودان	ادوية	133,125	40,680
64 مصر	السودان	شاحنات	812,500	248,284
		اجمالي مصر	2,105,625	643,437
65 مشترك	السودان	انابيب بلاستيكية	739,000	225,824
66 مشترك	السودان	يوريا وطحين	1,900,000	580,602
67 مشترك	السودان	طحين	695,000	212,378
68 مشترك	السودان	يوريا	300,000	91,674
		اجمالي الشركات المشتركة	3,634,000	1,110,478
		الاجمالي العام	87,030,735	26,594,852

عوو

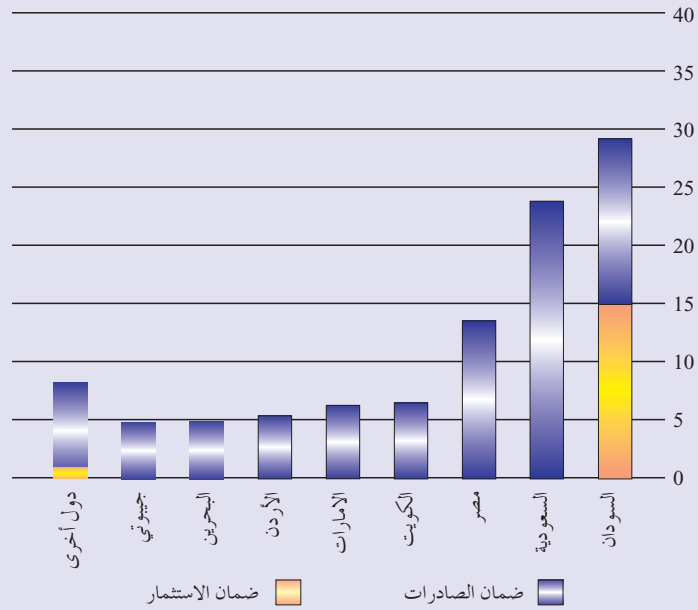
عقود الضمان المبرمة خلال العام 2000
(موزعة حسب جنسية الأطراف المضمونة)

القيمة بملايين الدولارات



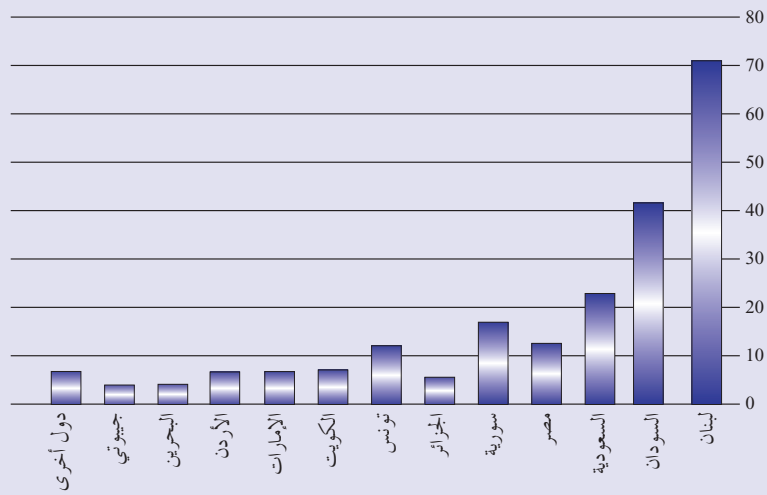
عقود الضمان المبرمة خلال العام 2000
(موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة)

القيمة بملايين الدولارات



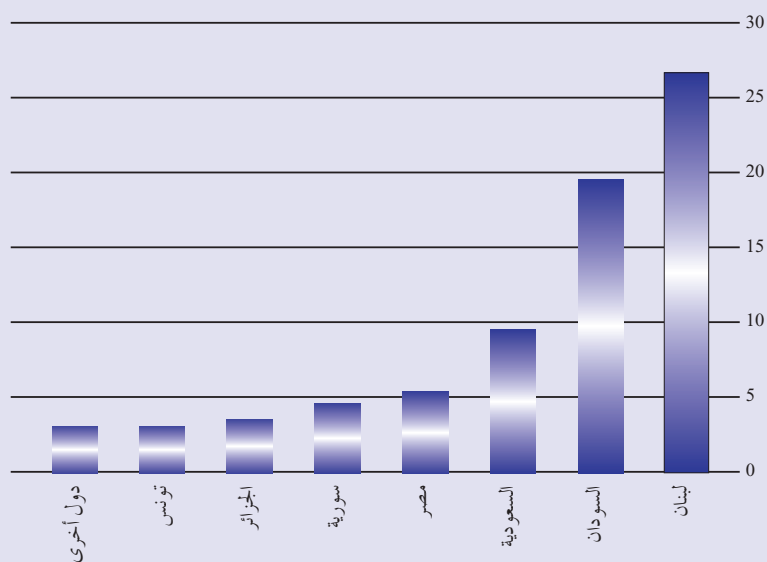
إجمالي العقود السارية كما في 2000/12/31
(موزعة حسب الأقطار المضيفة المستوردة)

القيمة بملايين الدولارات



إجمالي الالتزامات القائمة كما في 2000/12/31
(موزعة حسب الأقطار المضيفة المستوردة)

القيمة بملايين الدولارات



الفصل الثالث: الأنشطة المكّمة والخدمات المساندة

1.3 التقارير والدراسات والمطبوعات والمؤتمرات:

في إطار هدف المؤسسة لنشر المعرفة وترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية تابعت المؤسسة نشاطها بإصدار وتطوير تقرير مناخ الاستثمار وسلسلة الخلاصات المركزة والنشرة الشهرية وعدد من الدراسات والأوراق التعريفية وذلك على النحو التالي:-

1.1.3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

- تم توزيع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 على المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار وعلى المهتمين بقضايا الاستثمار في الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية. وتم استمزاغ رأي مستلمي التقرير حول استمرار استلامه كمطبوعة أو الحصول عليه باستخدام عنوان البريد الإلكتروني للمؤسسة. وتبعاً لذلك أعدت قاعدة لعناوين الجهات التي ترغب باستلام التقرير إلكترونياً. وبوشر بالإعداد لتقرير عام 2000.

2.1.3 سلسلة الخلاصات المركزة:

- ظاهرة الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية: تستعرض هذه الخلاصة العناصر المكونة لما يعرف باسم الاقتصاد الجديد والمتغيرات الهيكلية المصاحبة له والعوامل التي تساهم في دعمه والتوقعات المستقبلية له ومقارنته بخصائص الاقتصاد الحقيقي (التقليدي).

- اقتصاد بلا حكومة - الدور الاقتصادي للمجتمع المدني في ظروف غياب الدولة (حالة الصومال): تستعرض الخلاصة العناصر المؤثرة التي تمت ملاحظتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات العشرة الأخيرة من غياب الحكومة في الصومال وكيفية مواجهة المجتمع المدني لذلك وتعبئة موارده وإبراز عوامل القوة الكامنة فيه والدروس المستفادة من ذلك للمستقبل.

- أفريقيا في القرن الحادي والعشرين: تستعرض هذه الخلاصة التحديات التي تواجهها أفريقيا في ولوجها للقرن الجديد وأهمها الفقر وتدني دخل الفرد والنزاعات المسلحة وتخلف التعليم وتفشي الأمراض وتناقص حصتها في التجارة الدولية وهجرة العقول والموارد وغياب البنية الأساسية للمعلومات. كما تلخص أهم مسارات المعالجة للحد من تفاقم هذه المشكلات في ضوء الإمكانيات الكبيرة الكامنة التي تزخر بها القارة.

- تنمية الموارد البشرية في الدول العربية: تستعرض هذه الخلاصة تقرير عام 2000 من سلسلة تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد صدر هذا التقرير تحت عنوان (حقوق الإنسان والتنمية) وركزت الخلاصة على تحديات تنمية الموارد البشرية في الدول العربية وتطور أدائها حسب المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية باستعراض الأداء العام للدول العربية خلال العقد المنصرم وإبراز المجالات التي يجب على الدول العربية الأخذ بها لتعزيز جهود التنمية البشرية.

- غسيل الأموال آثاره وضوابط مكافحته: تستعرض هذه الخلاصة مشكلة غسيل الأموال في العالم فتعرف بحجم المشكلة وسماتها الأساسية وآثارها الاقتصادية وغير الاقتصادية والجهود الدولية لمكافحتها مع إبراز حجم المشكلة

في الدول العربية والجهود القائمة لمعالجتها مع تبيان الإجراءات اللازم اتباعها لتعزيز هذه الجهود.

– الفجوة الرقمية: تستعرض هذه الخلاصة موضوعاً حيويًا هو الفجوة الرقمية التي تفصل بين الدول في "مجتمع المعلوماتية العالمي" بتعريف ماهية الفجوة وإبراز الحقائق المرتبطة بها والمعيقات الأساسية التي تواجهها الدول النامية في دخول مجتمع الاقتصاد الرقمي وأهم المبادرات الدولية والإقليمية لتضييق الفجوة الرقمية ووضعها في الدول العربية مع تحديد المسارات التي يجب أن تسلكها الدول العربية لخلق "الفرص الرقمية".

3.1.3 النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار":

– تم إصدار 12 عددًا من النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" غطت الأشهر من كانون الثاني (يناير) إلى كانون الأول (ديسمبر) من العام و تم توزيعها بمعدل 5500 نسخة شهريًا على المؤسسات الاستثمارية والأفراد والجهات الأخرى المعنية بالاستثمار في الدول العربية.

– تناولت النشرة عددًا من القضايا الهامة في (موضوع العدد) من بينها "ملتقى سوريا الدولي للاستثمار" و "اختتام ورشة عمل تقنيات ترويج الاستثمار" و "استمرار فتح منافذ للقطاع الخاص في الاقتصاد السعودي" و "صناعة المعلومات والبرمجيات: فرص استثمارية واعدة أمام القطاع الخاص العربي" و "مجلس المؤسسة يقرر زيادة الموارد المالية للمؤسسة بمائة مليون دولار" و "تحسن كبير في مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية"، "ملتقى الجزائر الدولي بشأن فرص الأعمال والاستثمار".

– استعرضت النشرة التطورات الخاصة بالمؤسسة وشمل ذلك القرار الذي اتخذه مجلس المؤسسة في اجتماعه الأخير في مدينة فاس في المغرب في شأن توسيع نشاطها وزيادة مواردها، كما شمل ارتفاع عدد وقيمة عمليات الضمان خلال عام 1999 هذا فضلًا عن إصدارات المؤسسة والأنشطة الجديدة.

– غطت النشرة رصدًا للاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة به على المستويات العربية والإقليمية والدولية وتضمن ذلك دور التنمية الإدارية في رفع الإنتاجية وتطوير علاقات العمل في الدول العربية، "تنامي مفهوم الميزة التنافسية للدول" و "تنامي اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم العالي" و "مركزات تطوير أسواق الأوراق المالية العربية".

– تناولت النشرة في باب (التطورات الاستثمارية) عددًا من التطورات والمستجدات التي تهم كل من المستثمر ومتخذي القرار في الدول العربية مثل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، و وجود محطة واحدة في سلطنة عمان تتولى معاملات المستثمرين، و ملامح نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية و تعديلات جوهرية في قانون الاستثمار السوري.

– غطت النشرة تحت باب (مؤشرات) مؤشر كل من الفايننشال تايمز لأكثر 500 شركة عالمية لعام 2000 والتنافسية في أفريقيا لعام 2000، والتنمية البشرية للدول العربية لعام 2000 .

– أدخلت النشرة أبواباً جديدة بعنوانين الاستخصص، الترويج، والمعلوماتية، تغطي التطورات المتعلقة بها وذلك لأهميتها من بينها تطور أنشطة الاستخصص في الدول العربية ونشاط الترويج في الجزائر ونمو صناعة البرمجيات في الولايات المتحدة الأمريكية. كما طورت باب (الفرص الاستثمارية) للترويج لفرص استثمارية محددة ثبتت جدواها أو للبحث عن شريك ممول.

4.1.3 الدراسات وأوراق العمل:

– تم إصدار مطبوعة "نحو اتفاقية دولية للاستثمار" تجمع الأوراق والمداولات التي قدمت في الندوة الإقليمية حول "اتفاقيات الاستثمار الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" التي نظمتها المؤسسة بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة الخارجية المصرية وعقدت في القاهرة خلال الفترة 17-18/5/1999. وتهدف المطبوعة إلى تعريف المسؤولين عن شؤون الاستثمار في الدول العربية بما استجد في المبادئ التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر واختلاف الرؤى حولها لاختلاف المصالح بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك لتمكينهم من الإعداد الجيد والمشاركة المتبصرة في الاجتماعات الدولية التي ستعقد لإقرار اتفاقية دولية للاستثمار الأجنبي المباشر.

– أصدرت المؤسسة مطبوعة حول "تجربة تونس في جذب الاستثمارات الخارجية" وهي دراسة سبق أن قدمتها في المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في مدينة تونس خلال الفترة 23-25/11/1999.

– أعدت المؤسسة ورقة حول "اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر" قدمت في ورشة العمل حول "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية" التي نظمتها المعهد العربي للتخطيط وعقدت في مدينة الكويت خلال الفترة 27-29/3/2000.

– أعدت المؤسسة ورقة حول "دعم القطاع الخاص العربي من خلال ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" قدمت في المنتدى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة 6-7/5/2000 بتنظيم مشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد رجال الأعمال العرب وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

– أعدت المؤسسة ورقة حول "الترتيبات والمبادلات بين الدول العربية في مجال الاستثمار ودور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأنشطتها وتاريخها" قدمت في الورشة التدريبية حول "تقنيات ترويج الاستثمار للدبلوماسيين المصريين الموفدين إلى الخارج" بتنظيم مشترك بين أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) ووزارة الخارجية المصرية وعقدت في مدينة القاهرة خلال الفترة 24-28/6/2000.

– أعدت المؤسسة ورقة حول "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999: حالات قطرية"، قدمت في الدورة التدريبية حول "سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر" التي نظمتها المعهد العربي للتخطيط في مدينة الكويت

خلال الفترة من 10/28-2000/11/1.

– أعدت المؤسسة ورقة "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في تشجيع الاستثمار العربي والتجارة البينية وفق النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات" قدمت في "ندوة تنمية الصادرات العربية" التي عقدت بتنظيم مشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والغرفة التجارية العربية الأوروبية المشتركة، في مدينة القاهرة خلال الفترة 4-2000/11/5.

– أعدت المؤسسة ورقة حول "دعم الاقتصادات العربية من خلال ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" قدمت في ملتقى سوريا الدولي للاستثمار الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد الغرف التجارية السورية وعقد في مدينة دمشق خلال الفترة 9-2000/11/10.

– أعدت المؤسسة ورقة حول "دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في دعم الاستثمارات الخارجية" قدمت في الورشة التدريبية الإقليمية حول "تقنيات استهداف المستثمر" التي عقدت في مدينة جيبور (مقاطعة راجستان/الهند) خلال الفترة 11/29-2000/12/1 بتنظيم مشترك بين أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) والرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (ويبا) ومكتب الاستثمار في راجستان.

5.1.3 الندوات والمؤتمرات:

– عقد رؤساء ومديرو عشر شركات عربية مشتركة تعمل في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعة الاستخراجية والإنتاج السلعي والخدمي والأدوات المالية والصناعات الدوائية والاتصالات وخدمات الضمان اجتماعاً تعريفياً في مدينة عمان، الأردن، يومي 25 و 26 كانون الأول (يناير) 2000. وتم في الاجتماع التعريف المتبادل بين الشركات باستعراض أهدافها وسياساتها وأنشطتها ومجمل الدروس المستخلصة من خبرتها المتراكمة واستكشاف مجالات التعاون فيما بينها والتعرف على أبعاد الظروف الدولية المستجدة. وانبثق عن الاجتماع أمانة عامة للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة تتولاها المؤسسة. وبدأت الأمانة اتخاذ الترتيبات اللازمة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والإئماء الزراعي بالخرطوم لترتيب عقد الاجتماع الأول للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة في الربع الأول من عام 2001 في مدينة الخرطوم.

– تم عقد اجتماع خبراء بشأن "دراسة تأثير استقرار أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر" بتاريخ 7 شباط (فبراير) 2000 في مدينة الكويت، وتم التداول فيه بشأن الاستنتاجات الرئيسية لموضوع الدراسة.

– عقدت ورشة العمل الإقليمية حول "تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية" بتنظيم مشترك بين المؤسسة وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس) من مجموعة البنك الدولي، وبالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية يومي 30 و 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 في مدينة عمان بمشاركة 50 خبيراً من مؤسسات تشجيع الاستثمار في (18) قطراً عربياً. وتم استعراض خبرات دولية وتجارب عربية مع التطرق إلى تقنيات ترويج

الاستثمار من بناء الصورة العامة للقطر المضيف للاستثمار واستقطاب المستثمر وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمر والإشارة إلى تقنيات الترويج الإلكتروني وانتهت الورشة بتأكيد أهمية تكرار عقد مثل هذه الأنشطة الفعالة.

2.3 ترويج الاستثمار:

تركز النشاط الترويجي للمؤسسة خلال الفترة موضوع التقرير على ما يلي:-

- عرض 51 مشروعاً استثمارياً في نشرة "ضمان الاستثمار" التي تصدرها المؤسسة والتي يتم توزيعها على المستثمرين والأجهزة المختصة والباحثين والمهتمين بقضايا الاستثمار في الدول العربية.

- خاطبت المؤسسة هيئات ترويج الاستثمار العربية لرصد الجهود الترويجية التي تقوم بها خلال النصفين الأول والثاني من عام 2000. وقد تم رصد الردود التي وردت إلى المؤسسة.

- شاركت المؤسسة للمرة الأولى في المؤتمر السنوي الخامس للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (ويبا) الذي عقد في مدينة بانكوك (تايلاند) يومي 9 و 10 شباط (فبراير) 2000 وكانت فرصة هامة للتعرف على تجارب عدد من هيئات الترويج في الدول الصناعية والدول النامية في مجال جذب الاستثمار. وقد انضمت المؤسسة مؤخراً إلى عضوية (ويبا) لتستطيع من خلال هذا الموقع تعزيز دورها التنسيق بين الدول العربية في مجال الترويج.

- شاركت المؤسسة في الورشة التدريبية الخاصة بترويج الاستثمار التي نظمتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) مع وزارة الخارجية المصرية خلال الفترة 24-28/6/2000. وقد عرضت المؤسسة الترتيبات الثنائية والإقليمية بين الدول العربية في مجال الاستثمار ودور المؤسسة في إقامة نظام ضمان الاستثمار وأنشطتها المكملة مع عرض لمشاكل الاستثمار في مصر والعناصر المكونة للبيئة المواتية للاستثمار وأهمية ذلك في وضع سياسة فعالة لترويج الاستثمار. وقد أفاد من هذه الورشة مجموعة من الشباب المصري العامل في السلك الدبلوماسي وعدد من سفراء ورؤساء البعثات المصرية في الخارج.

- شاركت المؤسسة في الورشة التدريبية حول "تقنيات استهداف المستثمر" التي عقدت في مدينة جيبور (مقاطعة راجستان الهند) خلال الفترة 11/29-1/12/2000 بتنظيم مشترك بين أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) والرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (ويبا) ومكتب الاستثمار في راجستان.

- واصلت المؤسسة تطوير وتوسيع قاعدة البيانات الاستثمارية .

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية:

- شاركت المؤسسة في (51) مؤتمراً واجتماعاً منها (14) اجتماعاً تعلق بالعمل العربي المشترك و(9) اجتماعات مع أطراف دولية و (28) اجتماعاً لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. وقد تم عقد (12) من

هذه الاجتماعات في دولة المقر، و(9) في مصر و(5) في تونس و(4) في البحرين و(3) في كل من الإمارات ولبنان وسوريا، و(2) في كل من المغرب والجزائر وسلطنة عمان و(1) في كل من السودان وفرنسا والولايات المتحدة والهند. وقد كان الهدف من حضور هذه المؤتمرات والاجتماعات -إلى جانب التعريف بخدمات المؤسسة وتسويقها- وتعميق معرفتها بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول العربية، والمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع وفرص الاستثمار في الدول العربية وتنمية التجارة العربية البينية، وتوثيق العلاقة مع الهيئات العربية والدولية.

4.3 أعمال الحاسوب:

البرامج:

تم خلال الفترة موضوع التقرير تنفيذ ما يلي:-

- تطوير برنامج المحاسبة.
- تطوير برنامج بيانات الدول العربية.
- البدء بكتابة برنامج نظام العمليات الذي يتضمن ضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ورصد عمليات الشحن والدفعات المالية.
- تم اقتناء برنامج النسخ الاحتياطي وتجريبه.

الشبكات:

- تم إطلاق موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية، كما يتم تحديث نشر مطبوعات المؤسسة على الموقع.
- تم رفع سرعة الإنترنت إلى 128 كيلو بايت.

النشر المكتبي:

- تمت متابعة الإعداد الفني لإصدار ثلاث مطبوعات جديدة والاستمرار في متابعة عملية إعداد النشرة والخلاصات المركزة وكذلك التجهيز للأوراق التي قدمت في الورشة الإقليمية حول "تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية" التي نظمتها المؤسسة مع (فياس) وهيئة تشجيع الاستثمار الاردنية خلال الفترة 30-31/10/2000 في مدينة عمان، الأردن.

الصيانة:

- إنجاز صيانة دورية لأجهزة الحاسوب في المؤسسة وإلغاء العقود الخارجية للصيانة الدورية.

5.3 المكتبة:

- في إطار تخفيض تكلفة التشغيل وترشيد استخدام الموارد المتاحة ماليا وفنيا وإداريا، تم حصر عمليات التزويد بالكتب والمطبوعات المتخصصة في اقتناء العناوين التي تطلبها مباشرة الإدارة المعنية بالمؤسسة.

- تم إلغاء الاشتراك السنوي في عدد من الدوريات العربية والأجنبية منعا للازدواج واكتفاء بالنسخة الموجودة من كل منها لدى مكتبة الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي واستخدام مصادر البحث عبر الانترنت.
- تواصل العمل في تحديث قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات العامة والعناوين الهامة في الدول العربية.

6.3 التدريب والتأهيل:

- مواصلة للجهد المبذول لتوفير المهارات الفنية وترقية مستوى أداء العاملين في المؤسسة أفاد العاملون من المشاركة في 53 دورة تدريبية حضرها 16 موظفا شارك بعضهم في أكثر من دورة. وقد غطت الدورات المجالات التالية:-

الدورات الفنية:

- ندوة خاصة بالخدمات التي تقدمها مكتبة المركز البريطاني في مدينة الكويت لمدة يوم واحد (2000/3/21) أفاد منها موظف من الدائرة الاقتصادية.
- دورة "تمويل المشاريع" نظمتها شركة الخليج المتحدة في مدينة الكويت خلال الفترة 9/30 - 2000/10/4 أفاد منها موظف في إدارة العمليات.
- دورة "استراتيجيات التفكير التنافسي" نظمها مركز "الإبداع الخليجي" في مدينة الكويت خلال الفترة 5- 2000/11/6 أفاد منها موظف في الدائرة الاقتصادية.
- دورة تدريبية حول "تقنيات استهداف المستثمر" عقدت في مدينة جيبور (الهند) خلال الفترة 11/29 - 2000/12/1 أفاد منها موظف في الدائرة الاقتصادية.

دورات الحاسوب:

- دورات حاسوب متقدمة: استفاد (4) موظفين من دورتين متقدمتين في الحاسوب.
- دورات أساسية في الحاسوب: استفاد (6) موظفين من إدارة العمليات والدائرة الاقتصادية والشؤون الإدارية من (45) دورة أساسية في الحاسوب.
- دورة حاسوب متقدمة عقدت في دبي خلال الفترة 22-2000/7/27 وأفاد منها موظف في الدائرة الاقتصادية.
- مؤتمر الكويت الأول حول الإنترنت الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة 11/20 - 2000/11/22 أفاد منه موظفان في الدائرة الاقتصادية وموظف في إدارة العمليات.

دورات اللغة الإنجليزية:

- دورتان في اللغة الإنجليزية عقدهما المركز البريطاني في دولة الكويت أفاد منهما ثلاثة موظفين.

7.3 النشاط الإعلامي:

- تمت خلال العام تغطية أنشطة المؤسسة وفقا للبرنامج الإعلامي المعتمد لعام 2000، وشمل ذلك اجتماعات لجنة الإشراف والاجتماع السنوي لمجلس المؤسسة والضمانات الرئيسية الممنوحة للمستثمرين والمصدرين العرب

والتعويضات المدفوعة لبعضهم وأنشطة المؤسسة الأخرى في وسائل الإعلام عبر بيانات صحفية أصدرتها المؤسسة. كما انعكست المادة الموضوعية التي تضمنها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999، وتلك التي تضمنتها سلسلة الخلاصات المركزة وأعداد النشرة الشهرية التي صدرت خلال العام في الصحف والدوريات المحلية في الدول العربية وفي الصحافة العربية المهاجرة.

الفصل الرابع: التقرير المالي

بقي رأس المال المدفوع في نهاية 31 ديسمبر 2000 كما كان عليه في نهاية عام 1999 وهو 24,689,871 ديناراً كويتياً (80,796,750 دولاراً أمريكياً) وذلك لإكتمال سداد الأقساط المطلوبة الدفع من جميع الدول.

أما الإيرادات في عام 2000 فقد بلغت 911,237 ديناراً كويتياً (2,981,991 دولاراً أمريكياً) مقابل 5,297,397 ديناراً كويتياً (17,335,549 دولاراً أمريكياً) تمثل إيرادات عام 1999 بإنخفاض قدره 4,386,159 ديناراً كويتياً (14,353,558 دولاراً أمريكياً) بنسبة 82.80٪. ويعزى الإنخفاض المشار إليه بصفة رئيسية إلى الخسائر التي حققتها المحافظ المالية والصناديق الإستثمارية بسبب الإضطرابات الشديدة التي سادت الأسواق المالية خلال الثلثين الأول والثالث من عام 2000 متأثرة بالإضطرابات التي سادت الأسواق المالية خلال عام 1999، ونظراً لتحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي حققت فروقات أسعار العملات الأجنبية ربحاً قدره 110,630 ديناراً كويتياً (362,033 دولاراً أمريكياً) مقابل 154,643 ديناراً كويتياً (506,064 دولاراً أمريكياً) في عام 1999.

وتتكون إيرادات عام 2000 من 701,912 ديناراً كويتياً (2,296,983 دولاراً أمريكياً) هي أرباح تحققت من إستثمار موارد المؤسسة المالية بالإضافة إلى مبلغ 209,325 ديناراً كويتياً (685,009 دولاراً أمريكياً) تمثل صافي أقساط الضمان.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية لعام 2000 فقد بلغت 1,793,525 ديناراً كويتياً (5,869,249 دولاراً أمريكياً) مقابل 1,869,901 ديناراً كويتياً (6,119,186 دولاراً أمريكياً) لعام 1999 بإنخفاض قدره 76,376 ديناراً كويتياً (249,937 دولاراً أمريكياً) بنسبة 4.08٪، نتيجة لترشيد الإنفاق والعمل بالحد الأدنى من الموظفين.

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2000 أن إجمالي موارد المؤسسة المالية بلغ 65,299,163 ديناراً كويتياً (213,689,257 دولاراً أمريكياً) منها 33,270,493 ديناراً كويتياً (108,876,540 دولاراً أمريكياً) موارد نقدية و32,028,670 ديناراً كويتياً (104,812,717 دولاراً أمريكياً) أوراق قبض تجارية وتعويضات للإسترداد.

بلغت الخسائر الصافية لعام 2000 مبلغ 882,288 ديناراً كويتياً (2,887,257 دولاراً أمريكياً) مقابل ربحاً قدره 3,427,493 ديناراً كويتياً (11,216,352 دولاراً أمريكياً) لعام 1999 بإنخفاض قدره 4,309,781 ديناراً كويتياً (14,103,609 دولاراً أمريكياً) بنسبة 125.75٪.

تقرير مراقب الحسابات

السادة رئيس وأعضاء مجلس المؤسسة العربية لضمان الإستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
دولة الكويت

لقد دقت الميزانية العمومية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار - مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة كما في 31 ديسمبر 2000 ، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك . إن هذه البيانات المالية من مسؤولية إدارة المؤسسة ، وإن مسؤوليتي هي ابداء الرأي حول هذه البيانات المالية استنادا الى التدقيق الذي قمت به .

لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ اجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بان البيانات المالية لا تتضمن اخطاء مادية . وتشتمل اجراءات التدقيق على فحص عينات من المستندات والادلة المؤيدة للمبالغ والايضاحات الواردة في البيانات المالية ، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي اجرتها الادارة ، كذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية . وبعقادي ان التدقيق الذي قمت به يوفر اساسا معقولا يمكنني من ابداء رأيي حول البيانات المالية .

طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يتم الاعتراف بالموجودات أو الإيرادات ان كان تحصيلها أمرا مؤكدا . وكما هو مبين في إيضاح رقم (7) ، فقد قامت المؤسسة بإحتساب فوائد تأخير على تعويضات للاسترداد وأوراق قبض تجارية مستحقة من بعض الأقطار المساهمة في المؤسسة في حين أن تلك الأقطار لم تقم بسداد المبالغ الأساسية مما أدى إلى زيادة الموجودات في 31 ديسمبر 2000 وانخفاض صافي خسائر السنة المنتهية آنذاك بمبلغ 13,606,846 دينار كويتي ومبلغ 1,523,833 دينار كويتي على التوالي .

إن أوراق القبض التجارية وتعويضات للاسترداد البالغة 3,938,775 دينار كويتي و 28,089,895 دينار كويتي على التوالي في 31 ديسمبر 2000 تستحق على بعض الأقطار المساهمة في المؤسسة وأطراف أخرى . وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الأقطار والأطراف ، فإنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد إمكانية سداد تلك المبالغ ، وعليه لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية للخسائر التي قد تنتج عن عدم السداد .

برأيي ، وبإستثناء أثر ما ورد في الفقرة الثالثة أعلاه على البيانات المالية وخضوعا لتأثير أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما لو عرف إمكانية تحصيل المبالغ الواردة في الفقرة الرابعة أعلاه ، فإن البيانات المالية المشار إليها اعلاه تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار - مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة كما في 31 ديسمبر 2000 ، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .

برأيي كذلك ، إن المؤسسة تمسك بحسابات منتظمة ، وانني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي ، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام إتفاقية المؤسسة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمؤسسة أو نتائج أعمالها .

د شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
عضو في أندرسن العالمية

دولة الكويت
21 فبراير 2001

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2000

31 ديسمبر			
1999	2000	إيضاح	الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي		
2,289,821	657,917	3	النقد والنقد المعادل
1,606,541	1,009,620		إستثمارات في سندات
32,158,711	30,559,119		إستثمارات في محافظ مالية وصناديق إستثمارية
496,326	30,558		ودائع لأجل
585,361	647,548	4	مطالبة على قطرين مساهمين
3,927,174	3,938,775	5	أوراق قبض تجارية
380,850	365,731	6	مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية
26,447,206	28,089,895	7	تعويضات للإسترداد
12,136,068	13,632,169		فوائد مستحقة
4,878,285	4,878,285	8	تعويضات إعادة التأمين المدينة
–	317,629		المستحق من صندوق الأذخار
311,394	236,533		مدينون وحسابات مدينة أخرى
1,248,270	1,211,556	9	حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية
86,466,007	85,575,335		مجموع الموجودات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

31 ديسمبر			
1999	2000	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات :
1,827,787	1,898,899	10	دائنون وحسابات دائنة أخرى
7,676,285	7,676,285	8	تعويضات إعادة التأمين الدائنة
79,496			المستحق إلى صندوق الأذخار
9,583,568	9,583,568		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين :
24,689,871	24,689,871	11	رأس المال المدفوع
52,192,568	51,310,280	12	إحتياطي عام
76,882,439	76,000,151		مجموع حقوق المساهمين
86,466,007	85,575,335		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000

31 ديسمبر		
1999	2000	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
الإيرادات :		
584,083	209,325	صافي أقساط الضمان
1,509,552	1,523,833	7 فوائد أوراق قبض تجارية وتعويضات للإسترداد
69,501	34,015	فوائد بنكية
155,154	106,129	فوائد سندات
2,552,612	(1,191,489)	13 (خسائر) أرباح إستثمارات
154,643	110,630	14 ربح فروقات عملات أجنبية
186,580	71,679	4 فوائد مطالبة على قطرين مساهمين
85,269	47,115	إيرادات أخرى متنوعة
5,297,394	911,237	مجموع الإيرادات
المصروفات :		
		15
1,138,536	1,099,650	الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت
576,239	641,205	الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية
69,870	47,535	الباب الثالث - مصروفات رأسمالية
85,256	5,135	الباب الرابع - مخصص طوارئ وأتعاب تحكيم
1,869,901	1,793,525	مجموع المصروفات
3,427,493	(882,288)	صافي (خسائر) إيرادات السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000

رأس المال المدفوع	إحتياطي عام	صافي الإيرادات		الرصيد في 1 يناير 1999
		(الخسائر) المتجمعة	المجموع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
24,689,871	48,765,075	-	73,454,946	الرصيد في 1 يناير 1999
-	-	3,427,493	3,427,493	صافي إيرادات السنة
-	3,427,493	(3,427,493)	-	المحول إلى الإحتياطي العام
24,689,871	52,192,568	-	76,882,439	الرصيد في 31 ديسمبر 1999
-	-	(882,288)	(882,288)	صافي خسائر السنة
-	(882,288)	882,288	-	المحول من الإحتياطي العام
24,689,871	51,310,280	-	76,000,151	الرصيد في 31 ديسمبر 2000

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000

1999	2000	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
3,427,493	(882,288)	صافي (خسائر) إيرادات السنة
		تعديلات :
69,870	47,535	إستهلاك
(2,552,612)	1,191,489	خسائر (أرباح) الإستثمارات
(1,920,787)	(1,735,656)	إيرادات فوائد
99,838	99,115	مصاريف فوائد عن عقد الإستئجار التمويلي
(71)	3,518	تعديلات أخرى
(876,269)	(1,276,287)	خسارة العمليات قبل التغير في موجودات ومطلوبات التشغيل
186,580	9,492	النقص في مطالبة على قطرين مساهمين
(413,467)	(1,642,689)	الزيادة في تعويضات للإسترداد
(249,711)	74,861	النقص (الزيادة) في المدنين والحسابات المدينة الأخرى
79,496	(397,125)	(الزيادة) النقص في المستحق من / الى صندوق الادخار
(121,961)	82,152	الزيادة (النقص) في الدائنين والحسابات الدائنة الأخرى
(1,395,332)	(3,149,596)	النقد المستخدم في العمليات
248,577	167,876	فوائد مستلمة
20,919	16,806	توزيعات أرباح مستلمة
(1,125,836)	(2,964,914)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :
244,880	599,866	صافي المحصل من بيع سندات
1,409,246	388,352	صافي المحصل من بيع إستثمارات في محافظ مالية وصناديق إستثمارية
(378,226)	465,768	النقص (الزيادة) في ودائع لأجل
(33,156)	(10,821)	إضافات موجودات ثابتة
1,242,744	1,443,165	صافي النقد الناتج من الأنشطة الإستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(10,317)	(11,040)	المدفوع من الالتزامات الرأسمالية لعقد الإستئجار التمويلي
(99,838)	(99,115)	فوائد مدفوعة عن عقد الإستئجار التمويلي
(110,155)	(110,155)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
6,753	(1,631,904)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
2,283,068	2,289,821	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
2,289,821	657,917	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2000

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة ومقرها الرئيسي دولة الكويت ، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للإستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية والإلتزامات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في إتفاقية إنشائها كما أنها تعمل على تشجيع الإستثمارات والتجارة بين الأقطار المتعاقدة .

إن عنوان المؤسسة المسجل هو صندوق بريد 23568 الصفاة ، 13096 دولة الكويت .

بلغ عدد موظفي المؤسسة 47 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2000 (1999 - 58 موظفاً) .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل المدير العام للمؤسسة بتاريخ 20 فبراير 2001 . ان مجلس المؤسسة لديه صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

2. السياسات المحاسبية الهامة

يتم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية . وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أساس الأعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم أعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم بعض الإستثمارات .

ب - النقد والنقد المعادل :

يتمثل النقد في نقد في الصندوق ولدى البنوك . ويتمثل النقد المعادل في الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الشراء والقبالة للتحويل الى مبالغ معروفة من النقد والتي لا تكون عرضة لمخاطر مادية من حيث التغير في القيمة مثل الودائع الثابتة التي تستحق خلال 3 شهور من تاريخ الايداع .

ج - إستثمارات في سندات :

تقيم السندات بمجموع التكلفة أو مجموع القيمة السوقية ، أيهما أقل .

د - إستثمارات في محافظ مالية وصناديق إستثمارية :

تقيم الإستثمارات في المحافظ المالية والصناديق الإستثمارية بسعر السوق وتدرج التغيرات في قيمة الإستثمار خلال السنة في بيان الإيرادات والمصروفات .

هـ - المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية :

تحتفظ المؤسسة بهذا الإستثمار لأغراض طويلة الأجل و يقيم بالتكلفة مع تكوين مخصص لأي هبوط دائم في القيمة.

و - تعويضات للإسترداد :

تقوم المؤسسة بتحميل الأقطار المساهمة ذات العلاقة بمبالغ التعويضات ضد المخاطر غير التجارية وذلك عند سداد المؤسسة لهذه التعويضات للأطراف المؤمن لها .

ز - المدينون :

يتم إدراج المدينين بالقيمة الإسمية بعد إستنزال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

ح - استهلاك الموجودات الثابتة :

يتم إحتساب الإستهلاك لبنود الموجودات الثابتة بما في ذلك حصة المؤسسة من مبنى المقر بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة وتتراوح نسب الاستهلاك من 2.5% إلى 100% سنويا . يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الإستهلاك متفقتين مع المنفعة الإقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة .

ط - الدائونون :

يتم إدراج الدائنين بالتكلفة .

ي - مكافأة نهاية الخدمة :

يتم إحتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام ونائب المدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والإقتصاد العرب الصادر في أبوظبي . وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بناء على شروط الاستخدام للموظف ويتم دفعها في بداية كل سنة إلى صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي .

ك - تحقق الدخل :

تقيد الفوائد وأقساط الضمان وأرباح الإستثمارات على أساس مبدأ الإستحقاق .

ل - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات ، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية الى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية . ويتم ادراج فروق التقييم كجزء من نتائج الأعمال للسنة .

م - عقود الإستئجار :

إن مقر المؤسسة مستأجر بموجب عقد إستئجار تمويلي . وقد تم رسملة حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية بالقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات المستقبلية في تاريخ عقد الإستئجار ، كما تم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية . وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الإستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الرصيد الرأسمالي المتبقي .

ن - إعادة التأمين :

تقوم المؤسسة من خلال النشاط الإعتيادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى ، ويتم تقدير المبالغ المتوقع إستردادها من شركات إعادة التأمين وفقاً لوثائق إعادة التأمين .

ص - الأدوات المالية :

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدنيين والدائنين . يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإفصاح .

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية . إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد . أما التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية . يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمؤسسة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد .

ع - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً .

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً .

ف - التقديرات المحاسبية :

ان اعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يتطلب من الادارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للايرادات والمصاريف خلال السنة . وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

3. النقد والنقد المعادل

1999	2000
دينار كويتي	دينار كويتي
1,820,70	589,039
469,116	68,878
2,289,821	657,917

4. مطالبة على قطرين مساهمين

تتمثل المطالبة في المبالغ المستحقة على قطرين مساهمين لتسديد حصتهما في رأس المال بناء على قرارات مجلس

المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وكل قطر على حده ، بالإضافة الى الفوائد المضافة على المبالغ المستحقة والتي بلغت 71,679 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000 (1999 - 186,580 دينار كويتي) .

5. أوراق قبض تجارية

1999	2000	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
32,223,760	32,223,760	خمسة أوراق قبض قيمة كل منها 6,444,752 دولار أمريكي
(19,334,256)	(19,334,256)	3 أقساط تم تسديدها خلال الفترة من 1988 حتى عام 1990
12,889,504	12,889,504	
3,927,174	3,938,775	المعادل بالدينار الكويتي حسب أسعار التحويل السائدة في نهاية السنة

تم توقيع إتفاقية بين المؤسسة وممثل حكومة القطر المساهم بتاريخ 20 ديسمبر 1989 تنص على تسديد المبالغ المتبقية من أوراق القبض التجارية مع أية مبالغ أخرى مستحقة على أقساط ربع سنوية متساوية إعتباراً من 1 يوليو 1990 قيمة كل منها خمسة ملايين دولار أمريكي ، إلا أنه لم يتم تسديد أي من أوراق القبض أو الأقساط المستحقة من قبل هذا القطر . أفادت وزارة المالية لذلك القطر إن تلك الديون سيتم سدادها عند زوال الأسباب التي تحول دون التسديد.

6. مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

تم إنشاء هذا البرنامج في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية ، وتمثل مساهمة المؤسسة في 0.25% من أسهم البرنامج .

7. تعويضات للإسترداد

1999	2000	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
86,110,342	86,803,224	الرصيد في بداية السنة
1,470,550	5,141,964	صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة
(777,668)	(21,976)	التعويضات المحصلة خلال السنة
86,803,224	91,923,212	الرصيد في نهاية السنة
26,447,206	28,089,895	المعادل بالدينار الكويتي حسب أسعار التحويل السائدة في نهاية السنة

إن هذه المبالغ تمثل مدفوعات إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مختلفة وتتعلق بمخاطر تحققت في عشرة أقطار مساهمة وتتركز في ثلاثة أقطار منهم .

إن الفوائد المستحقة على أوراق القبض التجارية والتعويضات للإسترداد وكذلك فوائد التأخير على الحسابات المذكورة تظهر ضمن بند فوائد مستحقة ولم يتم تحصيلها بعد . وفيما يلي تفاصيل هذه الفوائد :

1999	2000	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
35,001,115	39,654,345	الرصيد في بداية السنة
4,653,230	4,873,589	فوائد محتسبة خلال السنة
39,654,345	44,527,934	الرصيد في نهاية السنة
12,081,886	13,606,846	المعادل بالدينار الكويتي

8. تعويضات إعادة التأمين

تمثل تعويضات إعادة التأمين المدينة مطالبات المؤسسة من شركات إعادة التأمين حتى تاريخ 31 ديسمبر 2000 لتسديد حصتها من التعويضات التي دفعتها المؤسسة . أما تعويضات إعادة التأمين الدائنة فتمثل الإلتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة إسترداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقا من الأقطار المتعاقدة. وعند إستلام أية مبالغ من هذه التعويضات فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الإعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات والتي تظهر ضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة .

9. حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية

إن مكاتب المؤسسة توجد في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية ، وتمثل حصة المؤسسة في المبنى 9.61% من مجموع تكاليف إنشاء المبنى بناء على المساحة التي تشغلها المؤسسة والمخصصة لها من المبنى . إن حصة المؤسسة من التكاليف الإجمالية تستحق السداد على 40 قسطا سنويا بقيمة 110,155 دينار كويتي حتى عام 2033 وبعد ذلك الوقت ستؤول ملكية المبنى إلى حكومة دولة الكويت .

وتتمثل حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية في موجودات ثابتة مستأجرة. بموجب عقد إستئجار تمويلي .

10. دائنون وحسابات دائنة أخرى

1999	2000	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,415,933	1,404,893	المستحق للصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي
74,348	73,401	المستحق إلى شركات إعادة التأمين
50,000	93,182	مخصص اجازات الموظفين
15,000	6,791	مخصص الموسوعة القانونية
150,000	150,000	مخصص الطوارئ
122,506	170,632	أخرى
1,827,787	1,898,899	

يتمثل المبلغ المستحق للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في التزامات عقد إستئجار تمويلي فيما يتعلق بمكاتب المؤسسة . إن الحد الأدنى للدفعات المستقبلية والقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات هي كما يلي :

الفترة	دينار كويتي
2001	110,155
2002 إلى 2011	1,101,550
2012 إلى 2033	2,423,410
مجموع الحد الأدنى للدفعات	3,635,115
ي طرح : الفوائد الضمنية	(2,230,222)
القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات	1,404,893

11. رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة متغير بموجب الإتفاقية ومحدد ابتداء بعشرة ملايين دينار كويتي وفقا لسعر التداول الرسمي بتاريخ توقيع الإتفاقية ومقسم إلى عشرة آلاف سهم إسمي قيمة كل سهم منها ألف دينار كويتي . وقد أصدر مجلس المؤسسة قرار رقم 2 لسنة 1975 بتوصيات إلى الدول الأعضاء لزيادة حصصهم في رأس المال ليبلغ 25 مليون دينار كويتي . كذلك تم تخفيض رأسمال إثنين من الدول الأعضاء بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمال كل منهما بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم 3 لسنة 1993 . وقد بلغ هذا التخفيض 741,265 دينار كويتي . خلال عام 1998 تم تخفيض حصة إحدى الدول الأعضاء في رأس المال بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمالها المطلوب سداؤه وذلك بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم 2 لسنة 1998 . بلغ هذا التخفيض 170,364 دينار كويتي وذلك بعد أن سددت هذه الدولة مبلغ 133,234 دينار كويتي . وبالإضافة إلى ذلك قامت تلك الدولة العضو بزيادة مساهمتها في رأس المال بعد قرار مجلس المؤسسة السابق ذكره بمبلغ 250,000 دولار أمريكي أو ما يعادل 76,500 دينار كويتي . وبناء عليه ، فإن رأسمال المؤسسة حاليا كالتالي :

رأس المال	
دينار كويتي	
525,000	المملكة الأردنية الهاشمية
1,500,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
500,000	دولة البحرين
1,250,000	الجمهورية التونسية
1,250,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
200,000	جمهورية جيبوتي
3,750,000	المملكة العربية السعودية
1,156,136	جمهورية السودان
500,000	الجمهورية العربية السورية
58,735	جمهورية الصومال الديمقراطية
500,000	الجمهورية العراقية
750,000	سلطنة عمان
500,000	دولة فلسطين
2,000,000	دولة قطر
3,000,000	دولة الكويت
500,000	الجمهورية اللبنانية
2,500,000	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
1,250,000	جمهورية مصر العربية
2,000,000	المملكة المغربية
500,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1,000,000	الجمهورية اليمنية
25,189,871	رأس المال المصدر
(500,000)	المبلغ غير المطلوب سداده من دولة فلسطين
24,689,871	رأس المال المدفوع

12. الإحتياطي العام

تنص المادة (24) من إتفاقية المؤسسة على "تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين إحتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال" وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع وإستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10٪ من قيمتها وأن يكون بنسبة حصة كل عضو في رأس المال .

13. (خسائر) أرباح الإستثمارات

1999	2000	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,528,804	(1,211,240)	(خسائر) أرباح إعادة تقييم المحافظ المالية والصناديق الإستثمارية
20,919	16,806	توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية
2,889	2,945	ربح إسترداد وتداول السندات
2,552,612	(1,191,489)	

14. ربح فروقات عملات أجنبية

تنتج فروقات تحويل العملات الأجنبية عن تطبيق السياسة المحاسبية للمؤسسة الواردة في الإيضاح رقم 2 (ل).
وفيما يلي ملخص لفروقات التحويل الناتجة عن العملات الأجنبية الأساسية:

1999	2000	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(80,640)	(25,961)	مارك ألماني
281,727	63,862	دولار أمريكي
(27,654)	112,928	وحدة النقد الأوربي
7,375	(11,277)	ين ياباني
(14,859)	(23,500)	جنيه استرليني
(11,306)	(5,422)	عملات أخرى
154,643	110,630	

15. المصروفات

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية فوائد الإيجار التمويلي المتعلق بمبنى المقر المشترك للمنظمات العربية. بمبلغ 99,115 دينار كويتي (1999 - 99,838 دينار كويتي). كما تتمثل المصروفات الرأسمالية في إستهلاك السنة للموجودات الثابتة.

16. مخصص الأخطار السارية

إعتباراً من عام 1994 أوقفت المؤسسة سياستها لتكوين مخصص للأخطار السارية حيث إعتبرت الإحتياطي العام هو الركيزة الأساسية لمواجهة كافة الإلتزامات عن المخاطر التجارية وغير التجارية.

17. الإلتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ - بلغت جملة عقود الضمان السارية التي وقعتها المؤسسة مع آخرين كما في 31 ديسمبر 2000 مبلغ 67,039,429 دينار كويتي منها عمليات ضمان منفذة مقدارها 23,588,246 دينار كويتي. إن مبلغ 2,051,805 دينار كويتي من المبلغ المذكور أعلاه معاد تأمينه ضد المخاطر التجارية، وهذا يمثل إجمالي إلتزامات الضمان القائمة

على المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2000 .

ب- خلال سنة 1997 قامت المؤسسة بسداد تعويض قدره 10,042,165 دولار أمريكي (يعادل 3,068,684 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة في 31 ديسمبر 2000) شاملا الفوائد حتى 31 ديسمبر 1994 إلى أحد البنوك طبقا لحكم التحكيم . بالإضافة إلى ذلك السداد ، توجب على المؤسسة أيضا إصدار خطاب ضمان إلى البنك بمبلغ 6,084,575 فرنك فرنسي (يعادل 266,450 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2000) . نتيجة لذلك تم الافراج عن موجودات المؤسسة التي كانت مقيدة لدى بعض البنوك . وبناء عليه ، قامت المؤسسة بتحميل القطر ذي العلاقة بقيمة التعويض تمشيا مع سياستها بعدم تسجيل الالتزام الا في حالة سداده .

هذا وقد قام البنك بالاستئناف أمام المحكمة للمطالبة بفوائد تأخيرية عن التعويض السابق ذكره . تبلغ قيمة فوائد التأخير 1,459,495 دولار أمريكي (يعادل 445,992 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2000) و لا زالت المطالبة مطروحة أمام القضاء .

ج- هناك مطالبة من مصدر عربي وأحد البنوك العربية بالتعويض عن مبلغ 1,040,000 دولار أمريكي (تعادل 317,803 دينار كويتي حسب أسعار التحويل كما في 31 ديسمبر 2000) وقد صدر الحكم لصالح المدعين زاندا فائدة بمعدل 21٪ من تاريخ إستحقاق التعويض وحتى الأداء . ونتيجة لذلك الحكم تم الحجز على حقوق المؤسسة المتمثلة في تعويضاتها من شركات التأمين في احدى الدول الأعضاء . بلغت قيمة تلك الحقوق كما في 31 ديسمبر 2000 مبلغ 1,167,195 دينار كويتي مدرج ضمن رصيد تعويضات إعادة التأمين المدينة . قامت المؤسسة بالطعن بالحكم ولا يزال الأمر مطروحا حاليا أمام القضاء .

د - هناك مطالبة أخرى تم رفعها من احدى الشركات العربية بمبلغ 982,175 دينار كويتي بالإضافة لفائدة من 26 مايو 1996 وحتى تاريخ السداد . خلال العام 1998 صدر الحكم لصالح المدعي زاندا فائدة بمعدل 7٪ من تاريخ إستحقاق التعويض وحتى الأداء . إن سياسة المؤسسة تقضي بتسجيل هذا الالتزام في حالة سداده وتحميل القطر ذي العلاقة بذلك المبلغ .

في رأي الإدارة وطبقا لطبيعة نشاط المؤسسة ، إن جميع الإلتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية الغير وفي حالة دفعها سيتم إستردادها من الغير بحيث يتم الإسترداد من الدولة المعنية في حالة الخطر غير التجاري والإسترداد من المستورد في حالة الخطر التجاري . بناء على ذلك ، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالإلتزامات المحتملة .

18. الأدوات المالية

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والسندات والمحافظ والصناديق الإستثمارية وأوراق القبض والمدينين والدائنين . ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه .

مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . إن سعر الفائدة الفعلي و فترات الاستحقاق أو إعادة التسعير للموجودات المالية الخاضعة للفائدة هي كما يلي :

أقل من سنة	1 - 5 سنوات	المجموع	معدل الفائدة
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	%
31 ديسمبر 2000 :			
النقد والنقد المعادل			
657,917	-	657,917	6 - 0
100,000	909,620	1,009,620	9.125 - 6.375
30,558	-	30,558	7.5 - 7
610,024	37,524	647,548	7 - 5
3,938,775	-	3,938,775	5
28,089,895	-	28,089,895	5
33,427,169	947,144	34,374,313	
31 ديسمبر 1999 :			
النقد والنقد المعادل			
2,289,821	-	2,289,821	7.5 - 0
463,611	1,142,930	1,606,541	9.125 - 6.375
465,858	30,468	496,326	5.25 (+2 ليبر ثلاثة أشهر)
			7
585,361	-	585,361	5
3,927,174	-	3,927,174	5
26,447,206	-	26,447,206	
34,179,031	1,173,398	35,352,429	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية للمؤسسة والتي تتعرض لمخاطر الائتمان تتمثل بشكل رئيسي في النقد والنقد المعادل والسندات وأوراق القبض والمدينين . إن النقد والنقد المعادل مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة . إن السندات يتم إصدارها إما من قبل مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة أو من قبل حكومات . ويتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وتعمل الإدارة على الحد من هذه المخاطر عن طريق التعامل مع الحكومات والجهات ذات المراكز المالية الجيدة وعدم تركيز إستثماراتها .

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن للمؤسسة تخفيض خطر تعرضها لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على تسييل موجوداتها المالية بقيمة تقارب قيمتها العادلة للوفاء بالتزاماتها المالية . وتعمل الإدارة على الحد من هذه المخاطر عن طريق تقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري والاستثمار في الاستثمارات سهلة التسييل أو في ودائع بنكية مع موازنة فترات استحقاق الموجودات المالية مع المطلوبات المالية .

مخاطر التدفق النقدي

إن خطر التدفق النقدي هو خطر تقلب مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية . ولا يوجد لدى المؤسسة حالياً خطر تدفق نقدي جوهري .

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله بتبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية . ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة . إن الأساليب والافتراضات التالية يتم استخدامها لتقدير القيمة العادلة لكل بند من الأدوات المالية .

النقد والنقد المعادل والمدينون والدائنون

إن القيمة الدفترية لهذه الموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيمة العادلة نظراً لقصر مدة إستحقاق هذه الأدوات المالية .

الاستثمارات

إن القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة يتم تقديرها بناء على أسعار السوق المعلنة . وبالنسبة لجميع الاستثمارات الأخرى التي ليس لها أسعار سوق معلنة ، فيتم احتساب القيمة العادلة لها على أساس تقدير معقول للتدفقات النقدية المتوقعة أو صافي الموجودات لكل استثمار على حدة .

إن القيم العادلة للأدوات المالية في تاريخ الميزانية العمومية مقاربة لقيمتها الدفترية فيما عدا أرصدة إعادة التأمين غير المتداولة حيث أنها غير خاضعة للفوائد وتاريخ إستحقاقها غير محدد .

19. صندوق الإيداع والتكافل الإجتماعي (غير مدقق)

إستناداً الى المادة 21 من لائحة نظام العاملين بالمؤسسة الصادر بها قرار مجلس المؤسسة رقم 6 لسنة 1981 ، وقرار المدير العام المؤرخ في 1 يناير 1984 ، تم إنشاء صندوق الإيداع والتكافل الإجتماعي بغرض تنمية حقوق الموظفين وتتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية :

أ- المبالغ المعتمدة سنوياً في الميزانية التقديرية للمؤسسة ، والمخصصة لمكافآت نهاية الخدمة ، وتضاف هذه المبالغ إلى الصندوق بمجرد اعتماد الميزانية التقديرية .

ب- حصص إيداع العاملين ، ويحدد كل موظف حصته بما لا يقل عن 3٪ من مرتبه . ويتم تحصيلها لحساب الصندوق بطريقة الاقتطاع شهرياً من مرتب الموظف .

ج- حصيلة إستثمار موارد الصندوق

عند إنتهاء خدمة الموظف ، يصرف للموظف صافي رصيد حسابه في الصندوق ، ويؤدي إليه كذلك الفرق بين مجموع حصته من مخصصات مكافآت نهاية الخدمة التي تم قيدها لصالحه في الصندوق ، وبين مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المستحق له طبقاً لشروط إستخدامه ، وتحمل ميزانية المؤسسة هذا الفرق . وتنص المادة (9) من النظام

على أن تتم مراجعة حسابات الصندوق سنويا ويفحص مركزه المالي دوريا بمعرفة خبير اكتواري تختاره الإدارة العامة لهذا الغرض . وفيما يلي ملخص لمركز الصندوق المالي ونتائجه غير المدققة :

1999	2000	
		الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي	
283,874	352	النقد والنقد المعادل
839,930	999,980	إستثمارات
462,430	376,752	قروض الموظفين
79,496	–	الحساب الجاري مع المؤسسة
27,470	–	إيرادات مستحقة
1,693,200	1,377,084	مجموع الموجودات
		المطلوبات
972,363	849,398	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
264,000	257,098	إستقطاعات من رواتب الموظفين
40,000	72,878	مكافآت للموظفين
–	317,629	الحساب الجاري مع المؤسسة
541,294	–	صافي مركز عمليات آجلة
1,817,657	1,497,003	مجموع المطلوبات
(124,457)	(119,919)	صافي (العجز) المتراكم
		الإيرادات والمصروفات
53,826	(148,847)	(خسائر) أرباح إعادة تقييم الإستثمارات
106,300	95,950	فوائد وإيرادات أخرى
160,126	(52,897)	
(540,706)	137,046	فروقات عملة أجنبية وعمليات آجلة
(380,580)	84,149	فائض (عجز) السنة
256,123	(124,457)	(العجز) الفائض المتراكم في بداية السنة
–	(79,611)	المدفوع خلال السنة للموظفين الذين تركوا الخدمة
(124,457)	(119,919)	العجز المتراكم في نهاية السنة

إن إدارة المؤسسة على دراية بصافي العجز المتراكم البالغ 119,919 دينار كويتي في 31 ديسمبر 2000 وتعمل الإدارة على تحسين مركز الصندوق مما لن يترتب عليه إلتزام على المؤسسة تجاه صندوق الإدخار والتكافل الإجتماعي .

20. تعويضات محتملة

تطالب المؤسسة من خلال الهيئة العامة لتقدير التعويضات بما تكبدته من خسائر نتيجة اضطراب المؤسسة الى نقل مكاتبها الى القاهرة خلال الفترة 1990 – 1991 ، وقد بلغت قيمة المطالبة مبلغ 917,421 دينار كويتي . ان البيانات المرفقة لا تتضمن قيمة تلك المطالبة .

21. أرقام المقارنة

تم اعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتلائم مع أرقام السنة الحالية .